



رسائل جغرافية

سكان محافظة مسقط في القرن العشرين

بين التقدير والتعداد

د. طه عبد العليم رضوان

مايو ١٩٩٥ م
ذو الحجة ١٤١٥ هـ

١٨٠

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

الاشتراكات

في الكويت	خارج الكويت
للمؤسسات ١٢ دينارا كويتيا (سنويا)	للمؤسسات ١٥ دينارا كويتيا (سنويا)
للأفراد ٦ دنانير كويتية (سنويا)	للأفراد ٧.٥ دينار كويتي (سنويا)

الجمعية الجغرافية الكويتية

ص.ب ١٧٠٥١ الكويت الخالدية   الرمز البريدي 72451

رسـائل جغرافيـة

١٨٠

سكان محافظة مسقط في القرن العشرين
بين التقدير والتعداد

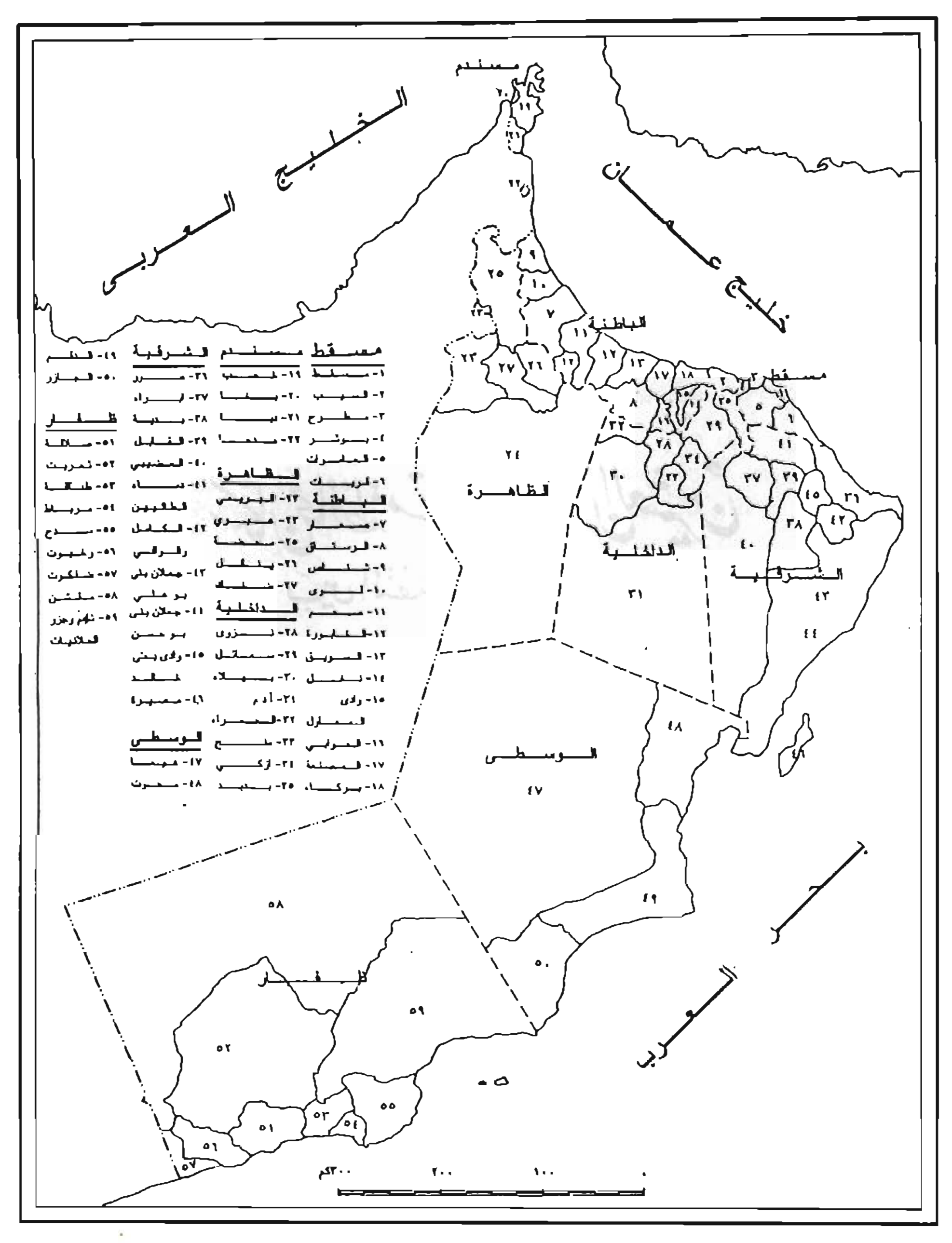
د. طه عبدالعليم رضوان

استاذ مشارك ـ قسم جغرافيا

كلية الآداب ـ جامعة السلطان قابوس

مـايو ١٤١٥ هـ

ذو الحجة ١٩٩٥ م



التقسيم الإداري لسلطنة عمان

المصدر: مجلس التنمية (١٩٩٢م) لتعداد عام ١٩٩٣م للسكان والمساكن والمنشآت

بسم الله الرحمن الرحيم

سكان محافظة مسقط في القرن العشرين
بين التقدير والتعداد

د. طه عبد العليم رضوان

تقديم :

من الحقائق الملموسة في تاريخ سلطنة عمان المعاصر ما أحدثته شخصية السلطان قابوس من تغيرات جذرية في معظم مجالات الحياة والأنشطة للشعب العماني، وما قدمه النفط من إمكانيات التمويل لمشروعات التنمية المختلفة، وما حققته التنمية السريعة في كل دول الخليج العربي من نجاح شجع عمان على شق طريقها بسرعة واللحاق بدول الخليج.

ولذلك فعمان ١٩٧٠ غيرها ١٩٩٤ لم يتغير الموقع ولا الأرض ولا المناخ ولكن الإنسان الذي سكنها هو الذي تغير وأخذ بدوره يغير الكثير من ملامحها. وتتجلى هذه الإضافات على البيئة الطبيعية أكثر ما تتجلى في مسقط العاصمة والرمز.

كانت عمان حتى ١٩٧٠ تفتقر إلى المكونات الأساسية لبناء الدول الحديثة، فلم تكن هناك حكومات ولا وزارات بالمعنى المعروف ولا طرق مرصوفة ولا خدمات تعليمية أو صحية أو مرافق عامة من كهرباء وماء.

وكانت تعيش على ميناء وحيد بطاقة محدودة وتعيش في عزلة موحشة[1] كما كانت مسرحاً للحروب الداخلية التي استنفدت شبابها وخيراتها. ولذلك لم يجد العلماء ما يكتبونه عن جغرافية عمان بينما وجدوا كثيراً مما يكتبونه عن تاريخها[2].

ثم انطلق الناتج القومي من ١٠٣,٦ مليون ريال عام ١٩٧٠ إلى ٧٢٤ عام ٧٥ ثم إلى ١٨٢٣عام ١٩٨٠[3]، وبدأت تتناقص الأهمية النسبية لقطاع البترول لصالح قطاعات أخرى كثيرة[4]، ومن موازنة ١٩٩١ المعلنة يتبين ارتفاع حجم الانفاق العام إلى ١٨١٤م ر.ع منها ٣٩٩م ر.ع للتخصصات الاستثمارية بينما إجمالي الإيرادات ١٥٧٧ يشكل النفط والغاز الطبيعي منها ٨٠٪[5].

ولتدور عجلة التنمية بسرعة ولتستكمل عُمان بنيتها الأساسية أخذت بالتخطيط القومي الشامل على أساس الإقليم وعلى أساس القطاع وحددت أهدافاً رئيسية لتحقيقها منذ خطة التنمية الأولى ٧٦ ـ ٨٠ وتابعتها في بقية الخطط اللاحقة ودارت كلها حول الأهداف القومية الآتية وبأسلوب علمي دقيق وإدارة صادقة في التنفيذ.

١ ـ العمل على تنويع مصادر الدخل القومي لتقف إلى جانب إيرادات النفط حتى تحل محلها في المستقبل.

٢ ـ زيادة نسبة الاستثمارات في المشروعات.

---

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ص٩.

(٢) دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ٤١ بحث فاطمة العبد الرزاق عن نماذج من العمران الحضري في سلطنة عمان. ص ٧٧.

(٣) سلطنة عمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، ص ٨.

(٤) سلطنة عمان، مجلس التنمية، الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدر ١٨ يونيو ١٩٩٠ ص. ٣٣٣.

(٥) جريدة عمان، العدد ٣٥١٣ الأربعاء ١٩٩١/١/٢.

٣ ـ توزيع الاستثمارات جغرافيا لازالة الفوارق الإقليمية.
٤ ـ دعم وتنمية المراكز السكانية المختلفة في السلطنة حتى تجتذب سكان أقاليمها فلا يهاجرون إلى مسقط.
٥ ـ الاهتمام بموارد المياه وإنشاء محطات تحلية وخزانات تغذية.. الخ.
٦ ـ الاهتمام بالموارد البشرية المحلية لتؤدي دورها كاملاً في الاقتصاد العماني وتعهدها بالتعليم وبالتدريب.
٧ ـ استكمال هياكل البنية الأساسية التي تضاعفت عشرات المرات في فترة قياسية.
٨ ـ دعم النشاط التجاري المحلي وتحسين وسائل النقل والتخزين.
٩ ـ تشجيع القطاع الخاص وتسهيل القروض والاعفاءات الجمركية له.
١٠ ـ رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة[١].

يضاف إلى ذلك سياسة التوسع في شغل الوظائف على المواطنين ـ وتوجيه أنشطة كل عام إلى تحسين مجال معين في التنمية مثل أعوام الزراعة والصناعة والشباب والتراث القومي أو تحسين مناطق في السلطنة مثل احياء العيد الوطني في صحار ثم في نزوى.. الخ.

وقد أثمر هذا كله نمواً سريعاً للسكان بالسلطنة بوجه عام وبمنطقة مسقط بوجه خاص. في ظل الاستقرار والعدالة الذي نعمت به والعزم الأكيد على تنمية السلطنة اجتماعياً واقتصادياً وعمراناً وسياسياً.

ويهدف هذا البحث إلى القاء الضوء على مسيرة النمو السكاني بمنطقة مسقط[٢] وصعوبة تتبع المسيرة وسط عدة تقديرات من جهات متعددة جاء

---

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) لم يكتسب اسم مسقط شهرة في الماضي كالتي اكتسبها سمهرام وسيراف في العصور القديمة وصحار في العهد الإسلامي، إلى أن بدأ اسمها في اللمعان قبيل عصر الكشوف الجغرافية في القرن ١٥م.

معظمها مخالفاً، كما كشف عنه تعداد السكان الأول في السلطنة عام ١٩٩٣ والذي لم تنشر بياناته التفصيلية حتى ساعة الانتهاء من هذا البحث.

ويدور البحث حول المحاور الآتية:

١ ـ المقومات الجغرافية الطبيعية لولايات محافظة مسقط.
٢ ـ أثر الاستثمارات التي خصصت لمسقط في سرعة نموها الحضري والسكاني.
٣ ـ سكان مسقط فيما قبل عصر النهضة عام ١٩٧٠.
٤ ـ سكان مسقط في عصر النهضة ما بين ١٩٧٠ - ديسمبر ١٩٩٣.
٥ ـ المؤشرات السكانية الأولية كما جاءت في التعداد السكاني الأول عام ١٩٩٣م.
٦ ـ المستقبل السكاني للعاصمة.

أولاً: المقومات الجغرافية الطبيعية لمحافظة مسقط العاصمة:

محافظة مسقط هي إحدى التقسيمات الإدارية الثمان التي تتكون منها سلطنة عمان حسب المرسوم السلطاني رقم ٩١/٦ (٩١/٢/٣) والصادر تنشيطاً للحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد، وتيسيراً لنشر الخدمات في مختلف المدن والقرى وتسهيلاً لاختيار ممثلي الولايات في مجلس الشورى وعددها ٥٩ ولاية. (الشكل رقم ١) ومع أن مدينة مسقط التاريخية والنواة الأولى لم تعد إلا جزء بسيطاً من مسقط الكبرى إلا أن اسمها قد أطلق على كل الولايات التابعة للعاصمة[١].

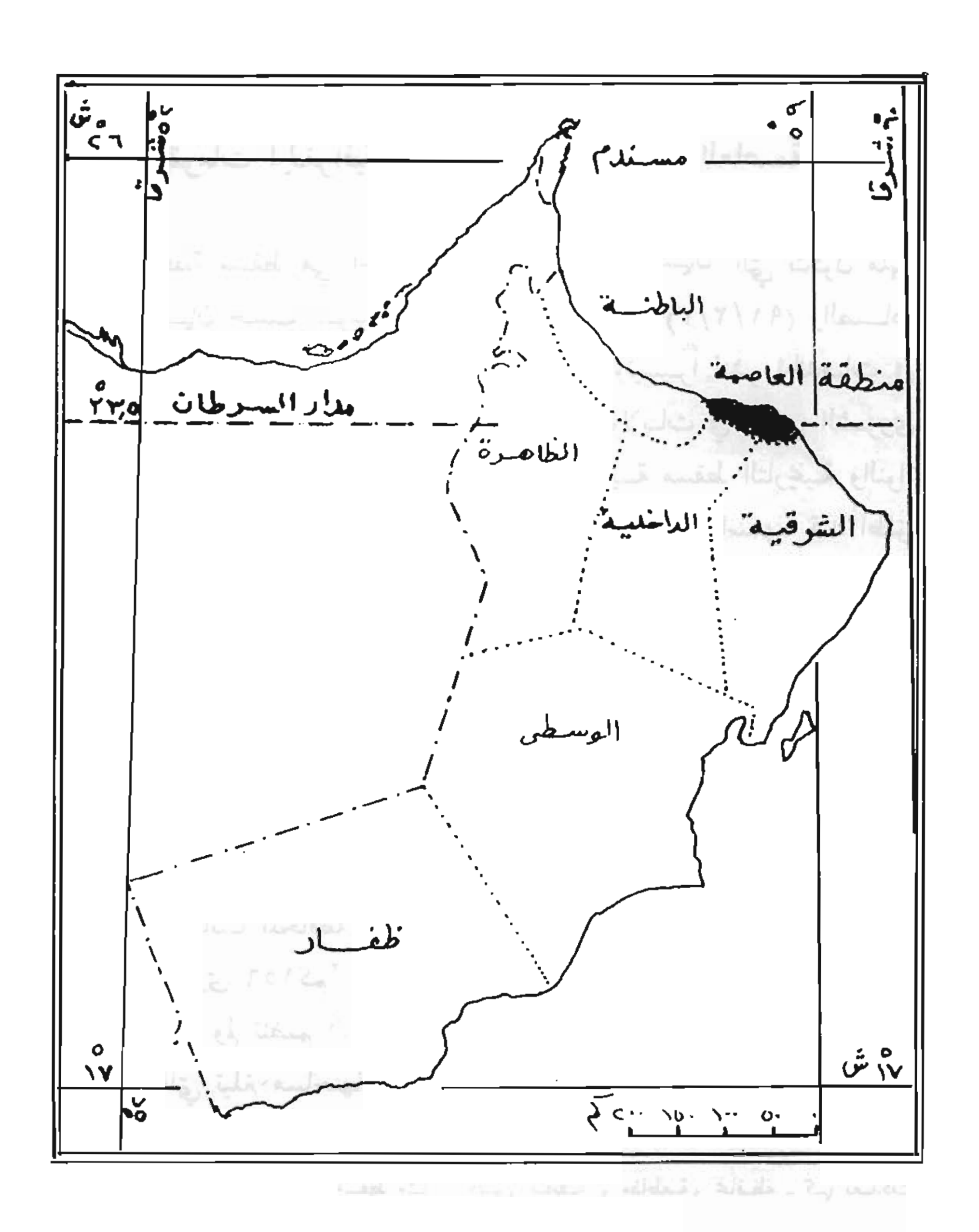
وتقع ولايات العاصمة شمال شرق سلطنة عمان. ما بين درجات العرض ٠٥′ ٢٣° و ٤٥′ ٢٣° شمالاً بحيث يمر في وسطها تقريباً مدار السرطان وبين خطي طول ٥٨° ـ ٥٩°، وشرقاً تطل على خليج عمان بساحل طوله ٢٠٠كم ولها حدود إدرية مع مناطق الباطنة والداخلية والشرقية.

وقد كانت المحافظة في كل المراسيم تتكون من أربع مديريات هي مطرح الكبرى ١٥٦كم٢ ثم بوشر ٤١٨كم٢ والسيب ٤٨٠كم٢ والعامرات ٣٠٠٠كم٢. ولم تنضم اليها ولاية قريات إلا بموجب المرسوم السلطاني ٩١/٦ والتي تبلغ مساحتها ١٢٠٠ كم٢ وتتبعها ٦٥ قرية[٢].

---

(١) تتعدد المسميات لمحافظة مسقط مثل: إقليم، منطقة، مقاطعة، محافظة ـ كما تعددت مسميات أقسمها الإدارية من ولاية إلى مديرية إلى بلدية.

سلطنة عمان، بلدية مسقط (١٩٩١)، مسقط الحضارة والحاضر، ص ٩٨.



شكل رقم (١) موقع منطقة مسقط

وقد تغيرت المساحات التي تمثلها كل ولاية من فترة لأخرى كما سنرى.

وفضلاً عن أهمية مسقط التاريخية محلياً ودولياً ودورها الكبيرة في تاريخ الملاحة العمانية والشواهد الكثيرة التي تحتويها دلالة على ذلك. فلمسقط موقع جغرافي هام جداً بالنسبة لخليج عمان وبالنسبة للسلطنة. فهي على اتصال بالعالم الخارجي عن طريق ميناء السيب الدولي للطيران، وميناء قابوس البحري للتجارة الدولية ميناء الفحل لتصدير البترول. وهي على اتصال ميسر بكل أطراف الدولة بحرياً وجوياً وبرياً. وأصبح هناك نحو ٥٠٠٠ كم من الطرق المعبدة التي تخدم السلطنة وتتشعع كلها من مسقط إلى مناطق الباطنة شمالاً والظاهرة والداخلية غرباً والشرقية شرقاً والوسطى وظفار جنوباً.

هذا ويغلب على سطح محافظة مسقط التكوين الجبلي المعقد الذي يشكل نحو ٨٠٪ من مساحتها والذي تتنوع صخوره تنوعاً كبيراً ما بين صخور نارية قديمة ترجع إلى ما قبل الكمبري وأخرى رسوبية جيرية بعضها قديم وبعضها حديث مع تكوينات بحرية وصخور اندفاعية وأخرى متحولة مما يجعل منها متحفاً جيولوجياً غنياً ممثلاً لعدة عصور جيولوجية[(١)].

وقد تعرضت منطقة مسقط لكثير من حركات الأرض الباطنية المتمثلة في الجبال الالتوائية والانكسارات المختلفة بها، وبعوامل التعرية الظاهرية التي أعادت تشكيل السطح بحيث يمكن تمييز أقسام السطح الآتية:

١ ـ السهل الداخلي وخط الساحل: يأخذ السهل الساحلي غرب مطرح في

---

(١) طه عبد العليم رضوان (١٩٩١) التنمية والتحضر في منطقة مسقط، بحث مقدم لندوة النظم البيئية والاجتماعية لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كلية الآداب، جامعة الامارات العربية المتحدة، مارس ١٩٩١ ، ص ٢ ـ ٥.

الاتساع التدريجي ليصبح إمتداداً لسهل الباطنة بينما يختفي تماماً كلما اتجهنا شرقاً وجنوباً بشرق. أما خط الساحل وطوله ٢٠٠ كم على خليج عمان. فهو مستقيم قليل التعرجات في الغرب ثم تكثر به شرقاً وجنوباً الجروف والخلجان والرؤوس والجزر الصخرية ومن ثم المرافىء الطبيعية التي يصلح بعضها لإقامة الموانىء الجيدة به حالما اتسعت أرضه الخلفية وصلحت لهذه المهمة كما في ميناء قابوس بمطرح.

٢ ـ يلي ذلك جنوباً حافة جبلية قطعتها الانكسارات وعوامل التعرية إلى عديد من السلاسل والقمم التحاتية المتباعدة والمتباينة في ارتفاعاتها من ٢٠٠م في الخوض إلى ٣٠٠م جنوب مدينة قابوس وحتى ٨٠٠م جنوب بوشر مع اتجاه عام لزيادة الارتفاع كلما اتجهنا شرقاً وجنوبا (شكل رقم٢).

٣ ـ العديد من الأودية الجافة التي خددت المنطقة وكونت على جانبيها بعض السهول، والتي كثيراً ما تهددها السيول الجارفة التي تتكرر كل بضعة عقود من السنين فتؤدي إلى تآكل جوانب الطرق وهدم المساكن. لذلك تمنع الحكومة الأهالي من إقامة المباني فيها وخاصة قرب المصبات.. كما أخذت تبني سدود التغذية المختلفة لضبط هذه الفيضانات. وقد تحددت مناطق الفيضانات الخطرة والمتوسطة والمنخفضة في مناطق الرسيل، الحيل، الموالح، المطار، غلاء، العذيبة، العامرات، الخوير، القرم، روي ثم مسقط[1].

أما التربة في منطقة مسقط فنحو ٢٪ فقط تربة متوسطة وعالية الصلاحية معظمها في السيب والخوض ووادي البحائص. وقد اقيمت على

---

(١) سلطنة عمان وزارة موارد المياه، برنامج دراسة الفيضانات في محافظة مسقط، مايو ١٩٩٢ م المرحلة الثانية ص ١٣.

رواسب رملية شاطئية
رواسب طميية
رواسب رملية هوائية
سبخات
رواسب الأودية
رواسب مدرجات قديمة
كتل جبلية
حافات منصدرة
جروف شاطئية
تلال وبقايا تحات
انحدارات قوية
انحدارات متوسطة
مجارى أودية
مناطق تتعرض لخطورة الجريان
٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ كم
السيب
مسقط
ش

شكل رقم (٢) أشكال السطح بمنطقة مسقط

المصدر: الخرائط الطبوغرفية: ١: ١٠٠,٠٠٠

الخرائط الجيولوجية ١: ١٠٠,٠٠٠

معظمها المباني. ونحو ٤٪ تربة حدية الصلاحية تنتشر حول معسكر المرتفعة والعذيبة والخوير وقريات والمزارع وصالان (دغمر) وضباب. أما باقي المساحة فهي أراضي غير صالحة[1] للزراعة.

ومما لايخفى أثره هو تدخل الحافة الجبلية في تحديد اتجاهات الطرق وتوزيعات الإسكان والعمران، ومن ثم درجة التزاحم والكثافة السكانية، فبينما تصلح سهول السيب غرباً في تمدد العمران ومن ثم في ارتفاع كثافته السكانية مستقبلاً فإن انتشار الجبال التحاتية في منطقة مطرح ومسقط لم تترك شريطاً من الأرض الصالحة للسكنى إلا واستغله الناس، وحولت المساحات المبنية إلى جزر وألسنة هنا وهناك[1]، ولم تتقدم المباني جنوباً في النطاق الجبلي لصعوبة ذلك.

ويمكن الربط هنا بين أشكال السطح (رقم ٢) وامتداد العمران في الشكل رقم (٣) حيث تظهر العلاقة عكسية تماماً مع الارتفاع، فحيث يرتفع السطح ويتوعر تقل المساكن والعمران بعكس المناطق المنبسطة التي ترتفع فيها كثافة العمران.

أما شكل رقم (٤) فيبين أسماء الأحياء السكنية بأربع ولايات بالمنطقة قبل ضم قريات اليهم.

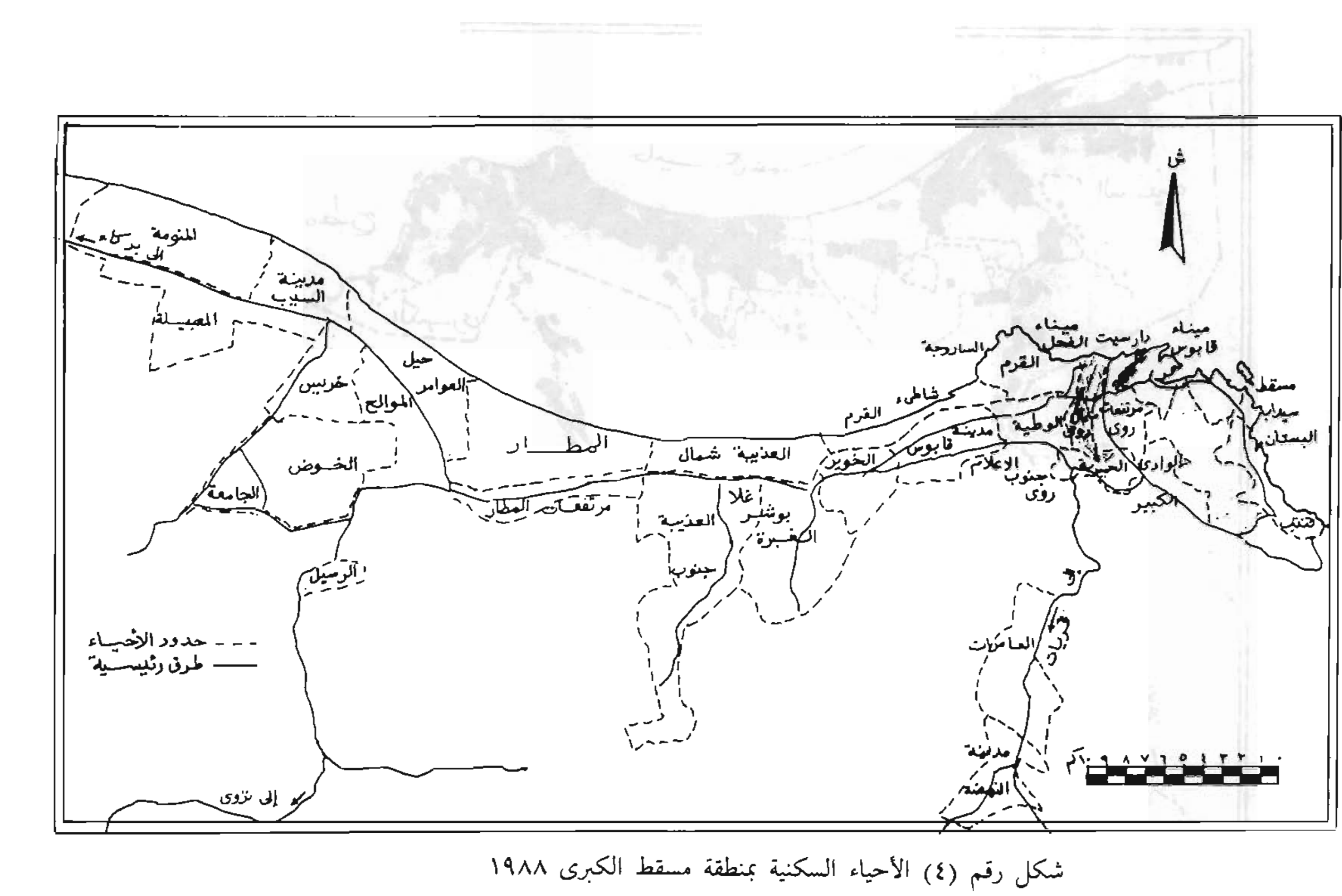
---

(١) سلطنة عمان، وزارة الزراعة والأسماك (١٩٩٠) الخريطة العامة للتربة، اللوحتان، ١١، ١٢.

(٢) طه عبد العليم رضوان (١٩٩١) التنمية والتحضر في منطقة مرجع سابق ص ٥ ـ ٧.

شكل رقم (٣) بلديات منطقة مسقط والمناطق السكنية بكل بلدية ١٩٨٨

بتصرف عن: سلطنة عمان، بلدية مسقط (١٩٩١). مسقط الحضارة والحاضر، ص ٥٦.



شكل رقم (٤) الأحياء السكنية بمنطقة مسقط الكبرى ١٩٨٨

بتصرف عن سلطنة عمان، بلدية مسقط (١٩٩١)، مسقط الحضارة والحاضر ، ص ٥٦

أما مناخ منطقة مسقط فبحكم موقعها على مدار السرطان وإحاطة الجبال بكثير من أراضيها مما يؤثر في سرعة الرياح وفي اتجاهاتها، يتميز صيفها بالحرارة الشديدة بمتوسط درجة حرارة عظمى ٤٥°م وصغرى نحو ٣٠°م مع ارتفاع كبير في الرطوبة النسبية التي تصل إلى نحو ٩٥٪ خاصة كلما اقتربنا من السواحل مما يزيد من وطأة الحر ويؤثر سلبياً على النشاط البشري، حتى لقد كان الناس يهربون منه إلى المزارع للاستجمام أولاً ولجني محاصيلهم وثمرات أشجارهم ثانياً. ويتعرض الأقليم لرياح شمالية جافة معتدلة تلطف من شدة الحرارة بعض الشيء.

أما الشتاء فهو معتدل الحرارة التي تتراوح مابين ٣٠°م كنهاية عظمى و ١٥°م كنهاية صغرى، وهو فصل التساقط من المنخفضات الجوية التي تمر بالمنطقة. ويتصف التساقط هنا بالتذبذب الكبير من عام لآخر ففي عام ١٩٧٥ كان المجموع السنوي ٧٧مم وفي عام ١٩٨٠ كان ٤ مم وكان مجموعه فيما بين أعوام ٨٥ - ١٩٩٠م كالآتي ١مم، ٩٤، ١٩٤، ٦٢، ٧٠، ٧٨مم على التوالي[١].

وما يتبقى من هذه الأمطار في الخزان الجوفي بعد الذي يضيع منها في التبخر أو في الجريان السطحي كان المصدر الرئيسي للماء في كل العهود. وكان أهم العوامل التي يمكن أن تحدد عدد السكان والحيوان والمساحة المنزرعة، ولم يكن هناك مصدر آخر غيره، وكان يتمثل في الافلاج والآبار المختلفة التي تزخر بها المنطقة. قبل أن تعرف محطات Desalination إعذاب مياه البحر في الغبرة والتي تمثل اليوم نحو ٨٠٪ مما يستهلكه سكان العاصمة من الماء[٢].

---

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٢) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ١٩ عام ١٩٩١.، ص ١٤ - ١٧.

(٢) جريدة عمان، العدد ٤٦٩١ في ١٩٩٤/٣/٣٠، بيان وزير الزراعة والثروة السمكية في مجلس الشورى العماني.

هـذا وتتكون منـطقة العـاصمة اداريـا في الـوقت الحـاضر من خمس ولايات تبلغ مساحتها ٣٥٧٧كم٢ لكل منهـا بلدية خـاصة تتبـع كلها بلديـة مسقط. وهي كما في الشكل رقم (٥)، وقد قامت بلدية مطرح الكبرى بهذا التحديد المساحي لكل ولاية بناء على تحديد عدد القرى التي تتبع كـلا منها والتوابع السكينـة والطرق والـدوارات والأودية لتحـديد المسئـوليات الاداريـة المختلفة لكل ولاية وهي كما يلي اعتباراً من عام ١٩٩١.

١ ـ ولاية بلدية مطرح الكبرى وتشتمل على مسقط ومطرح وتوابعها من ٢٠ منطقة سكنية ومساحتها ٨٧ كم٢.

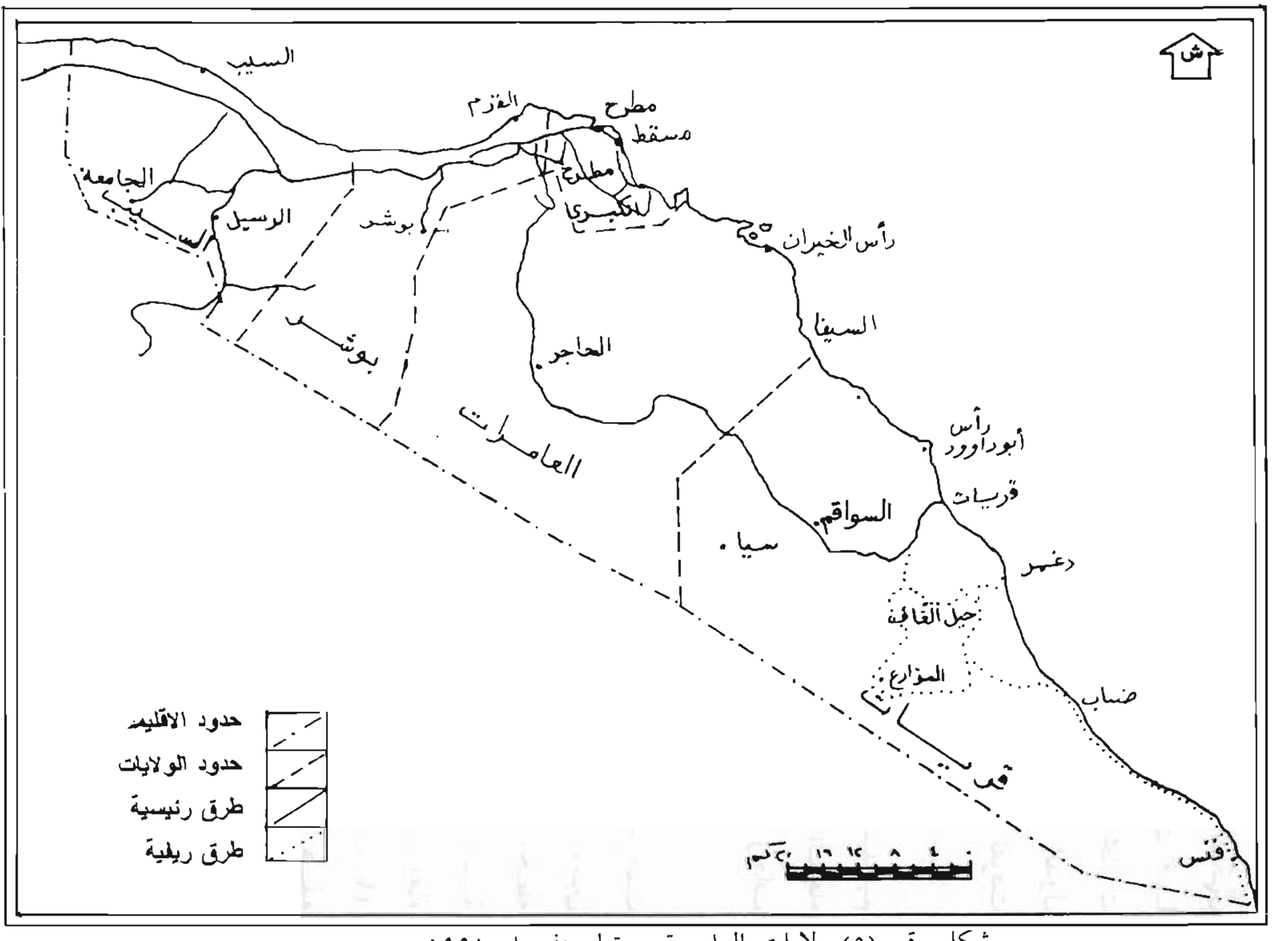
٢ ـ ولاية بلدية بوشر وملحق بها ٢٢ مجمع سكني ومساحتها ٤٢٦كم٢.

٣ ـ ولاية بلدية السيب وملحق بها ٢٢ مجمع سكني ومساحتها ٦٤٥كم٢.

٤ ـ ولايـة بلدية العـامرات وملحق بهـا ١٢ مجمع سكني ومسـاحتها ١٢٦٤ كم٢.

٥ ـ ولاية بلدية قريات وملحق بها ٦٥ مجمع سكني ومساحتها ١١٥٥كم٢.

مجموع المساحة ٣٥٧٧كم٢ أي ١,١٪ من مساحة السلطنة.



شكل رقم (٥) ولايات العاصمة مسقط منذ عام ١٩٩١م.

ثانياً: أثر الاستثمارات المخصصة لمنطقة مسقط على نموها الحضاري والسكاني:

نمو السكان السريع في مسقط وتضاعف مساحة الرقعة المبنية واستكمال المرافق الهامة، مثل تكرر في كل دول الخليج البترولية، حيث تطورت فيها العواصم قبل أي مدينة أخرى[1]، مما باعد بينها وبين بقية المدن في مجالات كثيرة، وبحيث خلق توالي سرعة النمو الحضري وفي وقت قصير في الدول الخليجية نموذجاً لايتكرر في أقاليم العالم الأخرى[2]، لكن مسقط تفوقت على نظيراتها الخليجيات بقصر الفترة التي قطعها مشوار التنمية الطويل.

ففي عام ١٩٧٢ خصص ٢٠ مليون ر.ع من ٣٠ مليون لتدعيم البنية الأساسية وكان معظمها في مسقط لأجل معيشة أفضل ولتغيير الوعاء البيئي والحضاري حتى يخرج الإنسان العماني من عزلته الطويلة إلى رحاب الإنطلاق الحضاري الحديث وإلى تبني مشروعات التنمية وجني ثمارها.

ولوجود علاقة قوية بين توفير الاستقرار في المجتمع وهو ما حرصت عليه الدولة منذ عام ١٩٧٠ وبين نجاح مشروعات التنمية المختلفة وبين هذا كله، وزيادة السكان وارتفاع نسبة التحضر، فقد خصص في الخطة الخمسية الأولى ٧٦ ـ ١٩٨٠ مبلغ ٥٣٨,٣م ر.ع لبناء البنية التحتية والهياكل الاقتصادية من طرق وموانىء ومطارات ومواصلات وكهرباء وماء واسكان. بينما خصص للهياكل الاجتماعية ١٣٢,٢ والمؤسسات المالية ١٧ وذلك من مجموع ٩٣٤,٨م ر.ع[3] ومرة أخرى كان معظم هذه الاستثمارات في مسقط.

---

(١) فتحي محمد ابو عيانة (١٩٨٧) السكان والعمران الحضري، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، من ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) Bonine, M,E. (1981) The urbanization of the Persian Gulf Nations. in The Persian Gulf States: A general Survey. edited by Cottrel, A.J. London. p.225.

(٣) سلطنة عمان، مجلس التنمية خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، مرجع سابق ص ٤١.

وفي الخطة الخمسية الثانية ٨١ ـ ١٩٨٥ خصص لمسقط ٢٨٪ من ميزانيتها[١] ولكن مع تنفيذ الخطة ارتفع نصيب العاصمة الى ٥٨,٧٪، إذ أضيف إلى الخطة تنفيذ عدة مشروعات لم تكن في الحسبان مثل إنشاء جامعة السلطان قابوس بالخوض، مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر، فندق البستان، المستشفى السلطاني بالعذيبة، مبنى مجلس الشورى بالسيب، وكان نصيب بقية السلطنة ٤١,٣٪[٢] وكل هذه اضافات حضرية مشهودة.

أما في الخطة الخمسية الثالثة ٨٦ ـ ١٩٩٠ فقد خصص للعاصمة ٥٩,٩٪ (٤٩٣,٩م ر.ع) للمشروعات المستمرة و ٢٨,٦٪ (٢٠٠,٢ م ر.ع) للمشروعات الجديدة أي ٤٥,٥٪ (٦٩٤,١م ر.ع) من إجمالي التكوين الرأسمالي للسلطنة[٣].

ولاشك أن هذا كله له أثره الايجابي على زيادة السكان وعلى اتساع العمران بمسقط، فلولا التوسع في الاستثمارات على مختلف المشروعات لما زاد السكان وانجذبوا إلى العاصمة، ويغطي الجدول رقم (١) الاستثمارات التي وجهت في الخطط الخمسية الأربع إلى مناطق السلطنة المختلفة، ومن المنتظر دائماً عند تنفيذ الخطط وجود نسبة تجاوز بالزيادة أو النقصان حسب طبيعة المشروعات والمستجدات الطارئة ـ لذلك جاء الانفاق الفعلي بعد تنفيذ الخطط مختلفاً عما حدد فيها في البداية ويتبين من الجدول ما يلي:

---

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، ص ٦١.

(٢) سلطنة عمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ مرجع سابق ص ٤٠ ـ ٤١.

(٣) المرجع السابق ص ١٠٥.

جدول رقم (١) [١]

التوزيع النسبي الفعلي للمصروفات الانمائية
في السلطنة في الخطط الخمسية الأربع

المنطقة	٨٠/٧٦	٨٥/٨١	٩٠/٨٦	٩٢/٩١
محافظة العاصمة	٤٢,٤	٥٦,١	٤٨,٩	١٢,٧
محافظة ظفار	١٧,٨	٩,٧	٩,٥	١٣,٨
محافظة مسندم	—	٢	٠,٧	٣,٧
باقي السلطنة	٣٩,٨	٣١,٨	٤٠,٧	٥٤,٨
طبيعة شاملة	—	—	—	١٥
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ ـ استئثار محافظة مسقط بمعظم الاستثمارات في الخطط الخمسية الثلاث الأولى.. ففي الخطة الخمسية الأولى خصها ٢٨٤,٥م ر.ع من ٦٧١,٣ م ر.ع هي كل ميزانيتها، وفي الثانية ٩٥٦,٨ من ١٧٠٥,٤ وفي الثالثة ٥٨٠,٣ من ١١٨٧ م ر.ع، فهذا هو قدر العاصمة وحظها، فهي مرآة الدولة، المجمع المركزي لكل الأنشطة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، وفيها التمثيل الأجنبي وأهم مناطق السياحة، ومن ثم لزم تحقيق كفايتها من المرافق الأساسية، وما أن استكملتها حتى انخفضت حصتها اعتباراً من الخطة الرابعة الحالية إلى الربع فقط.

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الرابعة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥. إصدار يوليو ١٩٩١. ص ٢٢٧ ـ ٢٣١.

٢ ـ كانت بقية أقاليم السلطنة تقتسم فيما بينها ٥٠٪ الباقية من ميزانيات التنمية ولم ترتفع حصتها إلى ٧٢٪ إلا في الخطة الخمسية الرابعة.

٣ ـ سياسة الدولة التنموية في إزالة الفوارق الاقليمية بين مختلف أراضيها أو تقليلها، وذلك باتباع سُنَّة قومية حسنة تحيي فيها أعيادها القومية في بلد ما حتى ينال حظه الكافي من التنمية القطاعية، فكانت أعياد عام الصناعة الثاني بصحار عام ١٩٩٢ وعام التراث القومي في نزوى عام ١٩٩٤ وهكذا.

والأثر الإيجابي لمثل هذه الإستثمارات هو الإرتقاء بأوضاع الأقاليم المختلفة، وتوفير ظروف معيشية أحسن فيها، وتوفير فرص عمل لسكانها، مع حجم مناسب من الخدمات يجذب اليها السكان ويؤمن استقرارهم بها.

وهذا هو عين ما حدث في منطقة البحث فقد استقطبت وظائف وخدمات من الدرجة الأولى في مجالات التعليم والصحة والرياضة والسياحة والخدمات الاجتماعية، ومن قبل في كل الأنشطة المالية والتجارية والصناعية حتى تحولت في زمن قصير إلى لوحة حضرية متناسقة على أرضية منوعة من السهل والبحر والجبل، وكان مردود هذه التنمية الحضرية هو إنطلاق الزيادة السكانية فيها بمعدلات مرتفعة جداً لم تحدث في أي منطقة أخرى بالسلطنة.

ثالثا: الوضع السكاني فيما قبل عصر النهضة ١٩٧٠ في منطقة مسقط

أولا ـ مصادر البيانات السكانية:

يذكر شولتز أنه لاتوجد في عُمان سوى تقديرات سكانية غير دقيقة، وحتى شيوخ القبائل لايستطيعون حصر كل أفراد قبائلهم إلا من كانوا يحملون السلاح منهم. ثم يُعقب أن سكان عمان ككل لم يزدادوا كثيراً في الماضي لعدة أسباب.

١ ـ بقاء الظروف الطبيعية على حالها دون أي تغيير جذري، ومن ثم استقرار السكان بالواحات للزراعة، أو ترحلهم وراء المراعي أو ركوبهم سفن صيد السمك.

٢ ـ تناقص عدد السكان لكثرة الحروب القبلية.

٣ ـ نقص السكان بسبب نزوحهم إلى زنزبار وشرق افريقيا من ناحية ثم زيادتهم بوفود هجرات من البلوش الإيرانيين من ساحل مكران وبلوخستان وزنوج من شرق افريقيا من ناحية أخرى[١].

٤ ـ ويمكن إضافة عامل سكاني رابع على جانب كبير من الأهمية يتمثل في مرحلة الطفولة التي عاشها نمو السكان بالسلطنة.

كما يقر أبو عيانة أن عمان هي إحدى الدول القليلة في العالم التي لم تأخذ تعداداً سكانياً على الإطلاق. كما لاتتوفر بها بيانات حيوية عن المواليد والوفيات. كما يعتري المسوحات بالعينة التي تجريها بعض الهيئات الخاصة الكثير من المبالغات سواء بالزيادة أو بالنقص مما يشكل عقبات رئيسية أمام التحليل الديمغرافي وأمام وضع الخطط السكانية[٢].

---

(١) فريد شولتز (١٩٨٠) سلطنة عمان، مرجع سابق ص ٥.

(٢) فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٧) السكان والعمران الحضري، مرجع سابق ص ١٩٢.

ولقد أخذت الحكومة العمانية اعتباراً من عام ١٩٧٠ هذه المشكلات في الإعتبار، وسنة بعد أخرى أخذت تتغلب على نواحي القصور في كثير من جوانب الحياة الاقتصادية والتنموية، فأصدرت عدة مراسيم سلطانية بانشاء مجالس التنمية والتخطيط التي تطورت في النهاية إلى مجلس تنمية ثم إلى وزارة مسئولة عام ١٩٩٤، وبدأت تهتم بالجانب الإحصائي فأصدرت الكتاب الاحصائي السنوي منذ عام ١٩٧٢، واستعانت بمنظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي في إجراء بعض البحوث الإجتماعية والديمغرافية... كما استقدمت بيوت خبرة عالمية لتقديم الدراسات اللازمة لتطوير مختلف أقاليم السلطنة.

وقبل إجراء التعداد الزراعي الذي تم في منتصف عام ١٩٩٣، والتعداد السكاني في ديسمبر ١٩٩٣ كانت هناك عدة تقديرات خاصة بالسكان قامت بها الجهات الآتية وهي التقديرات المتاحة الوحيدة للدراسة السكانية بالسلطنة فيما قبل التعداد. بعضها يعود إلى ما قبل عام ١٩٧١ وبعضها بعده.

١ ــ ج. لوريمر في الجزء الجغرافي من دليل الخليج وذلك فيما قبل الحرب العالمية الأولى.
٢ ــ تقديرات الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.
٣ ــ تقديرات الكتاب الأوربي السنوي Europa year Book.
٤ ــ البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما بعد عام ١٩٧٢.
٥ ــ المسح الديمغرافي الاجتماعي بالعينة لمنطقة مسقط ١٩٨٤/٨ والذي قامت به المديرية العامة للاحصاءات الوطنية، ثم أجرته في قريات ١٩٨٩/٩.
٦ ــ المسح المنزلي الذي تم لحساب وزارة الاسكان عام ١٩٨٩م.
٧ ــ المسح الذي أجرته وزارة الاسكان لمعسكرات العمال ١٩٨٩.

٨ ـ استخدامات الأراضي ومسح المباني لحساب وزارة الاسكان عام ١٩٨٩.

(وهي المسوحات التي قامت بها مكاتب استشارية مثل Weidle plan & Muamir في مناطق مسقط وقريات[١] ومكتب Cowi Consult في مناطق أخرى).

ومن المتوقع من تعدد مصادر التقديرات اختلافها في تقدير عدد سكان عمان ككل ومسقط بوجه خاص واختلاف التقدير من سنة لأخرى.. في غيبة من وجود تعداد سكاني ينسبون إليه، والذي كانت الظروف السياسية والاجتماعية حتى عام ١٩٧٥ تعيق اجراءه تماماً، فكانت هناك خلافات بين الإمام في الداخل والسلطان على الساحل، وانشقاق الجبهة اليسارية في ظفار، والعزلة عن العالم الخارجي إلى أن استطاع السلطان القضاء على كل هذه الفتن وتوحيد البلاد كلها تحت اسم سلطنة عمان وفتح صفحة جديدة مشرفة في تاريخها[٢].

ثانياً ـ أهم تقديرات سكان مسقط:

١ ـ يذكر أبو عيانة ـ نقلاً عن لوريمر ـ أن سكان مدينتي مسقط ومطرح كانوا ٢٤٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٨[٣]، في حين يفصل لوريمر نفسه توزيعهم على أساس ٣٠٠٠ نسمة في داخل أسوار مدينة مسقط،

---

(١) Sultanate of Oman - Ministry of Housing (August 1989) Muscat Regional Plan Phase 1- Survey report. by weidleplan & Muamir. p.13.

(٢) Don Peretz (1983-4th. ed) The Middle East To Day. Praeger Publishers. N.Y. pp.494-495.

(٣) فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٧) مرجع سابق ص ٣٣.

٥٠٠٠ في ضواحيها من حولها، و ٢٠٠٠ من الزوار، ثم على أساس ٩٠٠٠ نسمة داخل أسوار مدينة مطرح، ٥٠٠٠ خارجها(١).

٢ ـ والغريب أن لوريمر نفسه يتناقض في المجلد التاسع من دليل الخليج مع ما ذكره في المجلد الثامن، إذ يذكر أن عدد المستقرين في مسقط ٤٠٦٥٠ نسمة وفي كل عمان ٤٧١٦٥٠ نسمة أي يمثلون ٨,٦٪ من سكان الدولة(٢).

٣ ـ تذكر فاطمة العبد الرزاق ـ نقلاً عن لوريمر ـ أن سكان عمان كانوا ٤٧١٦٥٠ نسمة منهم ٦٪ بدو، ٦٪ في ظفار، ٢١٪ في الباطنة، ٨٪ في مسقط ومطرح(٣) أي أنها لم تذكر إلا ٤١٪ من السكان ولم نستكمل باقي توزيعاتهم وإن جعلت سكان العاصمة ٨٪ فقط.

٤ ـ يذكر أبو العلا ـ أيضاً عن لوريمر ـ أن سكان عمان عام ١٩٠٦ كانوا ٤٩٢٦٨٠ نسمة منهم ٢٠,٠٠٠ من البدو(٤) ثم يعود فيذكر أنهم وصلوا إلى ٨٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ أي بزيادة قدرها ١,٧ مرة في خلال ٧٥ عاماً ـ وهو نمو بطيء حيث لم يتضاعفوا خلال ٧٥ عاماً.

يشكل المهاجرون ٢٤٪ منهم أو ٢٠٠٠٠٠ نسمة حيث أن عمان كانت إحدى دول تصدير العمالة إلى دول الخليج العربي قبل عام ١٩٧٠، وأنها لم تنفتح على العالم الخارجي إلا بعد هذا التاريخ ولم يرتفع عائدها من البترول كذلك إلا بعده(٥).

---

(١) J.G.Lorimer (1986) Gazetter of Persian Gulf, Oman and Central Arabia Vol. 11. No. 8 Archive Editions. Gerrand Cross Backinghamshire. England. p.1200.

(٢) Op. Cit, Vol,9 p.1411.

(٣) درسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ٤١ ـ بحث فاطمة العبد الرزاق عن نماذج من العمران الحضري في سلطنة عمان، مرجع سابق ص ٨٠ ـ ٨١.

(٤) محمد متولي ومحمود باو العلا (١٩٩٢ ط٢) جغرافية الخليج، مكتبة الفلاح، الكويت ص ١٧٤.

(٥) نفسه ص ١٨٤/٥.

٥ ـ ويضيف لوريمر مسألة تعرض سكان مسقط ومطرح للتذبذب خلال العام حيث يهرب نصف السكان صيفاً منهما إلى السيب وبركاء حيث المزارع والجو الألطف[١] وهي لفتة جغرافية تشير إلى استقرار العمانيين بالمدينتين من أجل الأعمال التجارية المختلفة ثم النزوح إلى مزارعهم في موسم جني التمر والليمون والموز والمانجو وغيرها لمزاولة نشاط تجاري آخر والعناية بمزروعاتهم إلى جانب الاستجمام ، أي كانت السيب وبركاء منتجعاً صيفياً لاثرياء مسقط ومطرح وهذه ظاهرة تكررت كثيراً على طول الساحل العماني حيث يتجه بعض سكانه إلى داخلية عمان لجني ثمار زراعاتهم صيفاً.

جدول رقم (٢) تقديرات أولية لسكان مسقط[٢]

السنة	السكان بالألف			معدل النمو السنوي٪
	مسقط	مطرح	مر	
لوريمر ١٩٠٨	١٠	١٤	٢٤	–
الأمم المتحدة ١٩٥٦	٨	١٢	٢٠	- ٠,٣٣٪
الأمم المتحدة ١٩٦٣	٥	١٤	١٩	- ٠,٧١٪
٦٩/٦٦	٦	١٤	٢٠	+ ٠,٩٪
٧١/٧٠	–	–	٢٥	+ ١٢,٥٪
الأمم المتحدة ١٩٧٣	١٨	١٥	٣٣	+ ٨٪
تونسند ١٩٧٤	–	–	٥٠	+ ٥٢٪

(١) J.G.Lorimer (1986) vol.8.p.1185.

(٢) فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٧) مرجع سابق ص ٣٣٠ - ٣٣٤.

٦ ـ ويشير تقدير الأمم المتحدة لسكان العاصمة عام ١٩٥٦ إلى تناقصهم بنسبة ١٦,٧٪ على مدى نصف قرن أي بواقع ٣٣,٠٪ سنوياً مما يعكس الظروف المتدهورة التي أدت بمسقط إلى أن تكون منطقة طرد. واستمر الحال كذلك حتى بداية العام ٧١/٧٠ عندما زاد سكان العاصمة من ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ مرة واحدة أي وصلوا إلى الحجم الذي كانوا عليه في مطلع هذا القرن بعد سبعين عاماً من النقصان المستمر. وبعد ذلك بسنتين وصل عددهم إلى ٣٣ ألفاً ثم ٥٠ ألفاً بعد سنة أخرى. وعلى أساس أنهم خمس سكان عمان الذين قدرهم تونسند بربع مليون[١] وهو تقدير منخفض جداً خاصة بعد بدء العمانيين المغتربين عمليات العودة إلى السلطنة.

من هذا العرض لتقديرات سكان العاصمة لايمكن الجزم بحجم حقيقي من بينها. كما يمكن القول بأن معظمها أقل في تقديره من الواقع. صحيح أن الطرق الدخلية الترابية والاعتماد على الدواب في الانتقال في أول القرن كانت عقبة أمام سهولة حركة واتصال الناس وتوفير الخدمات. كما لم تكن هناك خدمات صحية وتعليمية وأمنية بالمعنى المألوف اليوم. وكان حجم التجارة المحلية والدولية محدوداً للعزلة التي فرضت على الدولة من ناحية والضغط الأجنبي أمام توسعها وانتشارها من ناحية أخرى. إلا أن مصادر المياه التي يعتمد عليها الناس في حياتهم والأرض المنبسطة التي قيمون عليها والظروف المناخية التي يخضعون لها لم تتغير، وتساعد كثيراً في تحديد حجم السكان. فقياساً على ما يستهلكه اليوم سكان مسقط من المياه سنوياً وهو ٦٠ مليون متر^{3} منها ٨٠٪ من تعذيب مياه البحر[٢] وهذه مسألة حديثة،

---

(١) J.Townsend (1977) Oman: The making of modern state. Croom Helm, London. p.18.

(٢) جريدة عمان. العدد ٤٦٩١ في ١٩٩٤/٣/٣٠. بيان وزير الزراعة والثروة السمكية في مجلس الشورى العماني.

والباقي من المياه الجوفية التي تتجمع في أودية المنطقة الهامة من الأمطار مثل الخوض، البحائص، عدى - الميح، مجلاس، المسفاة، سليل، ضيقة، وتظهر في الآبار والأفلاج، ففي مسقط مائة فلج داودية لايعمل ربعها من وقت لأخر، ومائة أخرى غيلية سطحية لايعمل منها ٤٠٪ وهذه هي المياه التي كانت متاحة في أول القرن ولازالت.

وعلى هذا يمكن القول أن سكان المنطقة كانوا أكثر قليلاً من ٥٠٠٠٠ نسمة قبل عصر النهضة. إلا إذا أخذنا في الاعتبار عامل الهجرة إلى خارج المنطقة وهو عامل مؤقت ارتبط بظروف تاريخية خاصة.

رابعاً: نمو السكان في عصر النهضة فيما بين ٧١ ـ ١٩٩٣

اعتباراً من أواخر عام ١٩٧٠ بدأت سلطنة عمان عهداً جديداً استتب فيه الأمن وتجدد الأمل. فقد آل عاهل البلاد على نفسه تحديث السلطنة دون ما خلل بالبناء الديني أو الاجتماعي، وسهر بنفسه على تنفيذ سياسات التطوير والتعمير والارتقاء بكل مرافق الحياة والمحافظة على جمال البيئة الطبيعية مع الاهتمام الزائد بالاستثمار البشري.

وكان للمراسيم الصادرة بشأن تشجيع عودة العمانيين المغتربين إلى وطنهم الأم ومعهم رؤوس أموالهم أثرها الكبير في سرعة انجاز المشروعات التنموية وفي نمو القطاع الخاص وفي جلب اليد العاملة الأجنبية بكثرة للاسهام في تنفيذ خطط التنمية والخدمة في محلات ومزارع ومساكن العمانيين.

وقامت أجهزة الدولة المختلفة بتقدير عدد السكان وما يحتاجونه من وحدات سكنية ومن مدارس ومستشفيات وخدمات عديدة حتى تكون الخطط التنموية متمشية مع الحاجات الفعلية.

ومن المتوقع أن تكون التقديرات مهما بلغت من الدقة ـ بعيدة بعض الشيء عن الواقع، ولاتقدم البيانات الاحصائية الدقيقة لأي خطة محكمة وأن ساعدت قوى السوق في مجالات السلع المادية والخدمية على التقدير السليم إلى حد ما ـ لذلك فلم يكن أمام الدارس إلا الاعتماد على هذه التقديرات المختلفة والتي كانت أساسا لكثير من المشروعات التي قامت بها الدولة.

فمن الجدول رقم (٣) يمكن ملاحظة الآتي:

أولا: كان تقدير سكان السلطنة ٧٦٦٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٤ منهم ٦٣٠٠٠ في مسقط أي ٨,٢٪ ثم وصلوا عام ١٩٨١ إلى ٩١٩٠٠٠ منهم في مسقط ٢٣٠٠٠٠ أي ٢٥٪ وعام ١٩٨٤ إلى ١١٩٠٠٠٠ نسمة ومسقط ٢٥٦٠٠٠ أي ٢٢٪[١]،[٢]،[٣]، أي بدأت مسقط تأخذ تدريجيا وضع المدينة الأولى في السلطنة في فترة قياسية. حيث قفزت من ٨,٢٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٥٪ عام ٨١ ثم ٢٢٪ عام ١٩٨٤.. ثم ٢٠,٣٪ عام ١٩٨٩ عندما قدر مجلس التنمية السكان بنحو مليونين (الشكل رقم ٦) وهذه الزيادة وفي أقل من عشرين عاماً من ٦٣٠٠٠ إلى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ لايمكن تبريرها بالزيادة الطبيعية وحدها ولكن بالهجرة بنوعيها الخارجية والداخلية بسبب تحول منطقة مسقط إلى منطقة جذب قوية للأسباب الآتية:

١ ــ ارتفاع معدل التنمية بمسقط واستكمالها للمرافق العامة.

٢ ــ تحولها إلى منطقة جذب للعمانيين في الداخل فهاجر منهم إليها نحو ٢١ ألفا فيما بين عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤م.

٣ ــ عودة العمانيين الذين كانوا بالخارج والذين قدر عددهم ٤٨٤١٩ عام ١٩٨٤م.

٤ ــ تدفق آلاف الأجانب للعمل في المجالات الكثيرة خاصة التي تحتاج لليد العاملة المدربة.

---

(١) Sultanate of Oman- Ministry of Housing (Nov. 1989) Muscat area Structure plan Phase 1. Survey plan . Vol. 1 Report. Weidleplan & Muamir. p.20.

(٢) U.N. (1981) Demographic yearbook. Paris. p.169.

(٣) سلطنة عمان، بلدية مسقط (١٩٩١)، مسقط الحضارة والحاضر. ص ٣٠.

٥ ـ انخفاض معدل الوفاة خاصة وفيات الأطفال الرضع بعد انتشار الخدمات الصحية ثم التعليمية مما رفع من نسبة الزيادة الطبيية ونقل السكان من مرحلة النمو الطفولي إلى المرحلة الانتقالية.

٦ ـ احتمال أخذ المسح السكاني بالعينة عام ١٩٨٤ المترددين إسبوعيا على مسقط للعمل بها وهم ليسوا أساساً سكاناً دائمين بحكم عودتهم نهاية كل أسبوع إلى أهاليهم خارج مسقط.

٧ ـ تعليل إنخفاض نسبة الزيادة في مسقط بعد ذلك بسبب ضعف تيار الهجرة بعد عام ١٩٨٤م لانتشار العمران والخدمات واتاحة فرص العمل للمواطنين في بقية أجزاء السلطنة، وهذا ما جعل معظم الزيادة السنوية في مسقط معتمداً على الزيادة الطبيعية وهي ٣,٣٪[١].

ومسألة الهجرة إلى مسقط لها جذور بعيدة، ولكنها لم تزدد بالحجم التي وصلته إلا مع العهد الجديد. فلقد سمحت السلطنة اعتباراً من عام ١٩٧٠ بعودة كل العمانيين في الخارج إلى وطنهم الأم ممن كانوا يعيشون في شرق أفريقيا أو في الهند وممن كانوا يعملون في دول البترول الخليجية خاصة الكويت والسعودية ومعهم أموالهم وخبراتهم. وبعودتهم ساعدوا على تعمير مسقط وعلى إدارة مشروعات التنمية بها وتكوين الهيئات الأساسية بكل وزارة.

أما الأجانب الوافدون للعمل فمنهم من قد وفد أجداده إلى هنا من زمن بعيد ويعيش من نسلهم اليوم الجيل الثالث والرابع من الهنود. ورغم كل هذا الزمن فلم يندمجوا بعد في المجتمع العماني دينا ولغة وعادات، كما

---

(١) Ministry of Housing (August 1989) Muscat Regional Plan. Phase 1- Survey report. by weidleplan & Muamir. pp18-19.

استوطنت مطرح عناصر هندية مسلمة هي التي عـرفت باسم الخـوجة وهم اليوم من أغنى الطوائف غير العمانية، كما جيء بعدد كبير من رقيق أفريقيا، وكذلك مهاجرين من فرس وبلوخستان. إذ كان ساحل مكران وميناء جوادر تحت حكم سـلاطنة عـمان حتى عام ١٩٥٩. ولـذلك هـاجر عـدد كبير من البلوش إلى مسقط وإلى ساحل الباطنة ولهم عادات مميزة وإن كانوا يتكلمون العربية، هذا غير الوافدين الجـدد لتولي الخـدمات والـوظائف الحكـومية من الأردنيـين والسـودانيـين والمصريـين. ثم فئـة الأوروبيـين المستشـاريـن والمديرين[١].

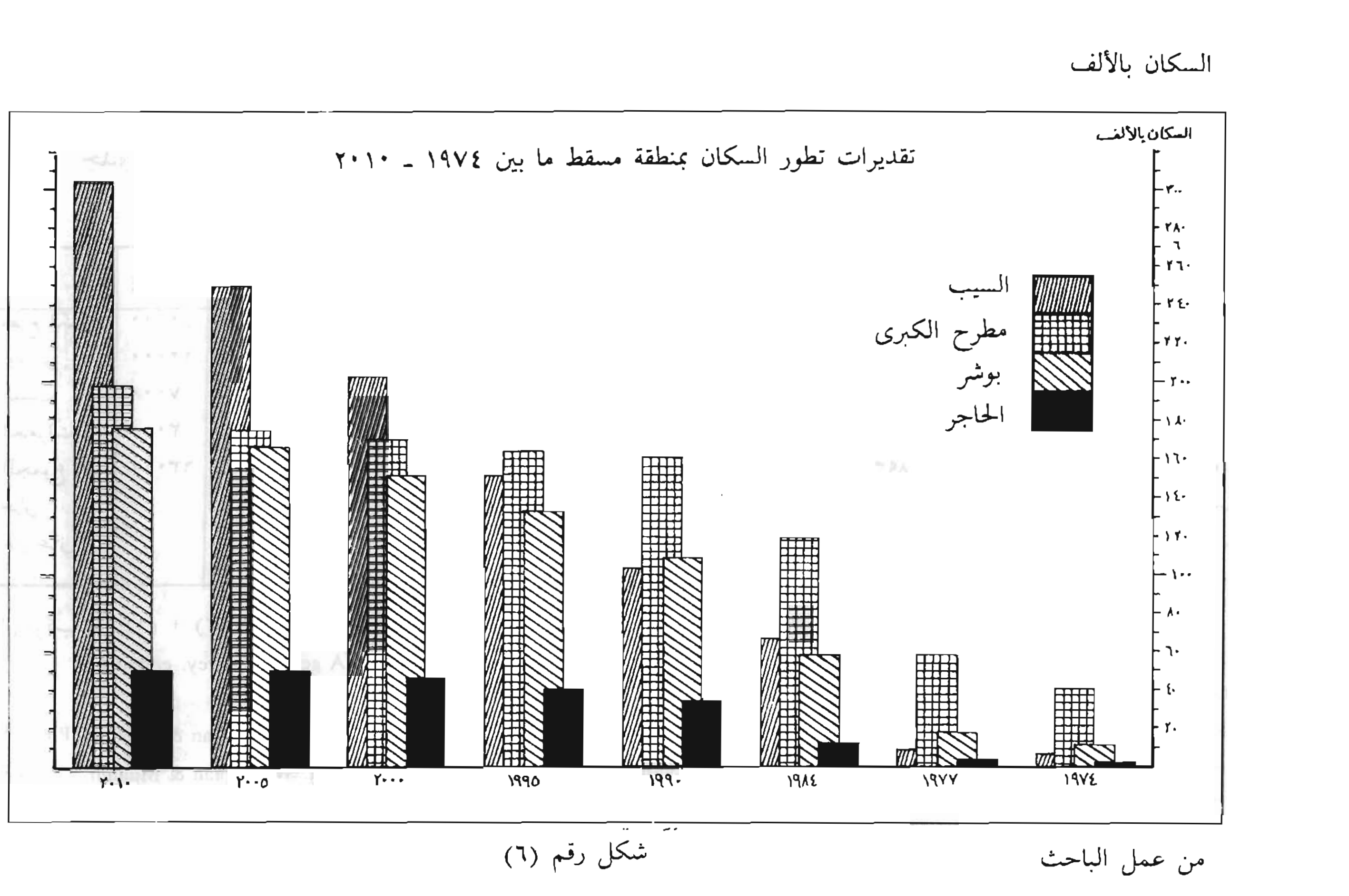
ويقدر بيركس أن نصف المهاجرين من العمالة الـوافدة في عـام ١٩٧٥ كانوا من الهنود (٥٠,٨٪) يليهم الباكستانيون ٣٦,٦٪ والباقي من جنسيات اخرى[٢] وهذه نسبة مخيفة وتسبب مشكلات قومية ولغوية واجتماعية خطيرة. وهو ما تنبهت إليه الحكومة الرشيـدة فشددت عـلى ضرورة تعمين الـوظائف حتى لايصـاب الاقتصـاد العـماني بـأي هـزة في المستقبـل إذا مـا رحـل غـير العمانيين. ثم لايجـاد فرص عمـل للذين تخرجهم معـاهد التعليم والتـدريب سنوياً. فضلاً عن الأعمال التي لاتتطلب مهارة ولاتـدريباً عـالياً مثـل غالبيـة الحرف الصغيرة التي ينبغي شغلها بالعمالة المواطنة.

---

(١) ج.س. بيركس ك.ا. سينكلير (ترجمة ١٩٨٠) السكان والهجرة الدولية في الدول العـربية. المعطيات الأساسية، اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا ومكتب العمل الدولي. بيرت ص ٣٣١.

(٢) نفس المرجع ص ٤٣١.

السكان بالألف



شكل رقم (٦)

من عمل الباحث

جدول رقم (٣) تقديرات معدل النمو السنوي فيما بين أعوام ٧٤ ـ ١٩٩٥ وما بعد ذلك(١)

المنطقة	٧٤	٧٧	٪	٨٤	٪	٨٩	٪	٩٠	٪	٩٥	٪	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
مطرح الكبرى	٤١٠٠٠	٥٧٥٠٠	١٣,٤	١١٨٤٥٦	١٥,١	١٥٦١٧٩	٦,٤	١٦٠٧٠٥	٢,٩	١٦٤٦٠٥	٢,٤	١٦٩٦٠٥	١٧٥٢٢٤	١٩٨٦٦٢٤
بوشـر	١٢٠٠٠	١٨٠٠٠	١٦,٧	٥٧٣٩٢	٣١,٣	١٠٥٠٧٠	١٦,٦	١٠٨١١٠	٢,٩	١٣٢٧٧٧	٤,٦	١٥٢٧٧٧	١٦٥٧٧٧	١٧٦١٢٢
السيب	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٩,٥	٦٧٦٠٨	٩٣	١٠٩٦٥٥	١٢,٤	١١٣١١٩	٣,٢	١٥١٥١٩	٦,٨	٢١١٥١٩	٢٤٨٥١٩	٣٠٥٠٩٤
العامرات	٣٠٠٠	٤٠٠٠	١١,١	١٢٥٤٤	٣٠,٥	٣٤٣٧٤	٣٤,٨	٣٥٤٨٠	٣,٢	٤٠٤٨٠	٢,٨	٤٦٠٣٣	٥٠٤٨٠	٥٠٤٨٠
المجموع	٦٣٠٠٠	٨٩٠٠٠	١٣,٨	٢٥٦٠٠٠	٢٦,٨	٤٠٥٢٧٤	١١,٧	٤١٧٤١٤	٣	٤٨٩٣٨١	٣,٤	٥٧٩٩٣٤	٦٤٠٠٠٠	٧٣٠٣٢٠
عماني					٦٠		٦٣,٣		٦٥		٦٨,١	٪٧١,٣	٪٧٤,٧	٪٧٧,٧
غير عماني					٤٠		٣٥,٧		٣٥		٣١,٩	٪٢٨,٧	٪٢٥,٣	٪٢٢,٣

(١) مركب من (١) + (٢) + (٣) + عمل الباحث

(١) Bonine, M.E. (1981) The Urbanization of the persian Gulf Nations. in The Persian Gulf States: A general Survey. edited by Cottrel, A.J. London. p.17.

(٢) Sultanate of Oman- Ministry of Housing (April 1990) Muscat area structure plan. phase 2. Strategy report. Weidleplan & Muamir, P.6.

(٣) Sultanate of Oman- Ministry of Housing (April 1990) Muscat regional plan. phase 3. draft final report. Weidleplan & Muamir. pp60- 70.

ومن الآثار الجانبية لعودة العمانيين إلى وطنهم إزدهار العديد من المشروعات الفردية الصغيرة بجانب الشركات والمؤسسات الكبيرة، وزيادة الضغط على الأرض للإسكان وللخدمات مما أسرع بالتنمية الحضرية في زمن وجيز.

كما أدى ضغطهم أول الأمر على المواد الغذائية وخاصة اللحوم إلى اندفاع كثير من الرعاة والشاوية إلى بيع حيواناتهم تحت اغراء السعر المرتفع.. ومن ثم إلى تدهور الاقتصاد الرعوي. كما هرب كثير ممن كانوا يمارسون الزراعة إلى الوظائف المدنية وإلى مسقط مما هدد أيضاً كثيراً من هذه الأراضي خاصة وأنهم من الفئات العمرية المطلوبة في المدن[1]، ولكن مع تقدم الزمن اعتدل مرة أخرى ميزان الاقتصاد الزراعي والرعوي لتلبية الحاجات المتزايدة لانتاجها وهذه هي سنة التنمية.

فقد حققت السلطنة عام ١٩٩٣ اكتفاءً ذاتياً من منتجاتها الحيوانية والنباتية بواقع ٥٣٪ من الألبان و٤٦٪ من لحوم البقر و٢٢,٦٪ من لحوم الأغنام والماعز و ١٢,٥٪ من لحوم الدواجن و٤٥٪ من البيض وبواقع ٦٤٪ من الخضروات و ٩٣,٣٪ من الفواكه و٣٤,٧٪ من الدرنيات و ٧٥٪ من الأعلاف[2] وهو مثلٌ قليلاً ما تكرر في منطقة الخليج.

الخلاصة أن للهجرة بكل أنواعها دور كبير في ارتفاع معدل النمو السنوي وزيادة السكان المتلاحقة بمقسط، ومن الجدول رقم (٣) يتبين ما يلي:

---

(١) فتحي محمد أبو عيانة مرجع سابق ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) جريدة عمان، العدد ٤٦٩١ في ١٩٩٤/٣/٣٠، بيان وزير الزراعة والثروة السمكية في مجلس الشورى العماني.

أولا ــ فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي:

١ ــ وصل معدل النمو السنوي إلى ١٣,٨٪ من مجموع السكان في الأعوام ما بين ٧٤ ـ ١٩٧٧ مع أعلى معدل في منطقة بوشر بسبب انشاء مناطق الخوير السكنية والتجارية وحي الوزارات والسفارات والعمران المتسع والمتلاحق فيها، وكان أقل المعدلات في السيب لبعدها النسبي في ذلك الوقت عن قلب العاصمة وعدم قيام مشروعات التنمية الكبرى بها حتى ذلك التاريخ.

٢ ــ ارتفاع غير طبيعي فيما بين ٧٧ - ١٩٨٤ وصل إلى ٢٦,٨٪ سنوياً واهتمام متزايد بالسكن في السيب ليرتفع معدلها السنوي إلى ٩٣٪ وهو معدل مرتفع جداً بكل المقاييس وكأنه هجرة جماعية، بينما سجلت مطرح أقل نمو سنوي بحكم وصولها إلى حد التشبع وأسبقيتها في العمران والإزدحام.

٣ ــ أما فيما بين ٨٤ ـ ٨٩ فقد انخفض المعدل إلى ١١,٧٪ وقد يكون ذلك راجعاً إلى بدء هبوط أسعار النفط والانكماش التدريجي في حجم مشروعات التنمية وإصابة التوظف بردة طارئة بل وبعملية تسريح مبكرة للعمالة الوافدة، رغم استمرار تنفيذ بعض مشروعات الخطة الخمسية الثالثة واستكمالها، كما يلاحظ في هذه الفترة بداية الاهتمام بمنطقة العامرات والتوسع العمراني فيها بحكم القرب من مناطق روى بمطرح.

٤ ــ ظهور التحجيم المبكر للانفجار السكاني في العاصمة بهبوط النمو السنوي إلى ٣٪ فيما بين ٨٩ ـ ١٩٩٠.

٥ ــ وقياساً على معدل نمو سنوي ٣,٤ بدأت الدراسات المختلفة تضع تصوراتها عن الحجم السكاني المتوقع لمنطقة مسقط فيما بين ٩٠ وحتى

عام ٢٠١٠، وهي تصورات جانب الكثير منها الواقع الذي كشف عنه التعداد السكاني الأول، لذلك لايرى الباحث حاجة إلى الاستمرار في نقد هذه التقديرات المستقبلية بعد ظهور نتائج التعداد.

ومن الدراسات التقديرية التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنمو السكاني بعمان عبر عدة سنوات يمكن استخراج البيانات البالغة الدلالة الآتية:

معدل المواليد عام ١٩٧٠ كان ٥٠ في الألف وعام ١٩٩١ ٤١٪.. مما يعكس التقدم الكبير في الحياة الاجتماعية، أما معدل الوفيات فكان ٢١٪ ثم انخفض إلى ٥٪.. وهو بذلك من أدنى معدلات الوفيات في العالم، ويعكس التقدم الهائل في مجال الخدمات الصحية والحياة الاجتماعية بصفة عامة، ويسير معه في نفس الخطوات معدل وفيات الرضع وهو رأس الحربة النافذ الذي يسبق انخفاض معدل الوفيات العام.. فقد انخفض من ١٥٩ في الألف إلى ٣١٪ في الألف على التوالي مع إمكانية انخفاضه عن ذلك أيضاً في المستقبل.

ونتج عن هذا الانخفاض أمران:

١ ـ ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد العماني فقد كان ٤٠,١ سنة عام ١٩٦٠ واذا به ٦٥,٩ سنة عام ١٩٩٠، والعلاقة عكسية بينه وبين معدل الوفيات، فكلما انخفض الثاني ارتفع الأول والعكس صحيح فكلما ارتفع الثاني انخفض متوسط العمر.

٢ ـ مرور العاصمة في المرحلة الانتقالية التي يصاحبها غالباً الانفجار السكاني، حيث يعمل الفرق الكبير بين المواليد والوفيات على زيادات متكررة وبمعدلات مرتفعة للسكان وهو عين ما حدث هنا.

وأيضاً من الجدول رقم (٣) يتبين ما يلي:

ثانياً: زيادة نسبة العمانيين باستمرار على حساب الفئات الأخرى فمن ٦٠٪ إلى ٦٥٪ ثم ٧٦٪ في أعوام ١٩٧٧م، ١٩٨٩م و ٢٠١٠ (جدول٣) في مقابل تناقص نسبة غير العمانيين رغم تزايد عددهم الكلي. مما يدل على نجاح سياسة توظيف اليد العاملة الوطنية من ناحية وعلى استمرار حاجة التنمية إلى اليد العاملة الأجنبية من ناحية أخرى وقد كشف التعداد أن نسبة غير العمانيين التي خططت لها التقديرات تختلف عن ذلك.

ثالثاً: ومع أن ويدلبلان قدر سكان مسقط ٣٠٧٥٠٠ نسمة عام ١٩٩٠م إلا أنه عاد فقدرهم ٤١٧٤١٤[1] وبنى على التقدير الأخير تحليلاته واقتراحاته وهو تقدير يتشمى إلى حد ما مع تقرير سري لمجلس التنمية عن سكان مسقط بأنهم ٤٠٧٠٤ يضاف إليهم ٣٦٨٦٧ نسمة هم سكان ولاية قريات وقراها وسنرى كم اختلف هذا التقدير عما رصده التعداد.

رابعاً: اعتدلت الزيادة السنوية بعد عام ١٩٨٩ لقلة الهجرة إلى مسقط بفضل سياسة نشر التنمية والتحضر والصناعات في كثير من ارجاء السلطنة داخل مناطق أخرى غير مسقط.. وهذا هو الاتجاه السليم لمساحة شاسعة كالتي عليها السلطنة. وللعمق الاستراتيجي الذي يتطلب تكثيف السكان وحسن توزيعهم مع خلق كل فرص العمل المناسبة لكل منهم في المناطق المختلفة.

خامساً: يبين الجدول تضاعف عدد سكان مسقط عشرة أمثال ما كانوا عليه في عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠١٠ وهذا معناه مرور منطقة مسقط بمرحلة الشباب المتميزة بالانفجار السكاني فمعدل المواليد مرتفع

---

(١) Ministry of Housing (August 1989) Muscat Rogional Plan. Phase 1 Survey report. by Weidleplan & Muamir, p.17.

جداً ٥٠ في الألف والوفيات منخفض ١٥ في الألف[1] واحتمال استمرار ذلك في العشرين سنة القادمة. بل يعود ويدلبلان ومعمر فيقدران السكان عام ٢٠٠٥ بحوالي ٦٨٩٨٠٣ نسمة بدلاً من ٦٤٠,٠٠ نسمة ثم ٨٣٠٢١٤ عام ٢٠١٠ بدلاً من ٧٣٠٣٢٠ نسمة[2].

سادساً: معظم العمالة الوافدة من الذكور وفي سن العمل ونسبة الزيادة الطبيعية السنوية بين المتزوجين منهم أقل كثيراً من العمانيين.

سابعاً: وأما بشأن توزيع السكان بين مختلف بلديات مسقط فيتبين ما يلي: (شكل رقم ٦)

أ ـ حققت معظم البلديات زيادة هائلة في عدد سكانها ما بين ٧٧ - ١٩٨٤، وكانت أكبر الزيادات في السيب التي زادت سبعة أمثال بينما كانت الزيادة في بوشر والعامرات ثلاثة أمثال ولم تزداد مطرح الإمثلين فقط.

كان التوسع العمراني نحو الغرب في السيب هو الضوء الأخضر الذي تحرك نحوه العمانيون والخطط المختلفة حيث الأرض المنبسطة الخلاء والسكن البعيد عن الضوضاء وحيث مشروعات التنمية المرصودة للمنطقة كالمطار والجامعة والمجمع الصناعي بالرسيل، فضلاً عن الحماية من الفيضانات في منطقة الخوض بعد إقامة سد الخوض فيها، وتوسع العمران في أراضي دلتا وادي سمائل - وهذا ما سيجعلها في القرن القادم أكبر بلديات العاصمة بل ويجب اعتبارها مدينة مستقلة. حيث تكاد أن تتصل فيها المباني جميعها دون ماتدخل من المرتفعات في تقطع

(١) فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٧) مرجع سابق ص ٣٠١.

(٢) ministry of Housing (march 1990) muscat area housing study. Phase 3. Draft policy and implementation. Strategy report, p69.

العمران بها مثل غيرها من بقية الولايات المتحدة، كما بدأت تستكمل الأنشطة التجارية والخدمية بسرعة ملحوظة.

ب ـ لن تستمر بلدية مطرح طويلاً في سيادتها العددية في المحافظة فمن نسبة ٦٥٪ عام ١٩٧٤م في المحافظة إلى ٢٩,٢٪ في نهاية هذا القرن و ٢٧,٢٪ عام ٢٠١٠ وذلك لمحدودية الأرض الصالحة للبناء فيها وربما لنقل بعض وظائفها إلى السيب مستقبلاً، إذ تؤدي زيادة الضغط على أرضها إلى اخلال بيئي ومشكلات حضرية هي في غنى عن ظهورها فيها، وهذا الخطأ كشف عنه التعداد السكاني حيث قرر رقمياً وجود ٥٠٪ من سكان العاصمة في مطرح ومسقط معا.

جـ ـ ستظل بوشر أكثر البلديات محافظة على مركزها السكاني الذي يدور حول ربع سكان المنطقة وهي ذات أهمية تجارية وصناعية متنامية تساعد علها الرقعة الصالحة للبناء والعمران مستقبلاً فضلاً عن توطن الوظائف الإدارية بها مثل الوزارات والسفارات المختلفة.

د ـ وأخيراً تظل العامرات أقل البلديات نمواً. فمن ٥٪ عام ١٩٧٤م إلى ٧,٠٪ في نهاية ٢٠١٠ رغم تضاعف سكانها ١٦ مرة وذلك لعدم وجود نوايا جذب سكانية قوية بها.

ثم استبعادها مؤقتا من التنمية السريعة التي تتم في شقيقاتها الاخريات حيث ترتفع تكاليف التنمية الحضرية بها حاليا.

وبهذا تكون مسقط ككل في المدة نفسها قد زادت أكثر من أحد عشر مثل حجمها ١٩٧٤م وهي زيادة كبيرة تبررها عوائد البترول وكثرة مشروعات التنمية وتعدد فرص العمل واستكمال العاصمة لكثير من مرافقها الحيوية بحيث أصبحت فعلاً فخر المدن العمانية بل والخليج كله، ويقف من وراء ذلك إستقرار الحكم وإهتمامه بكل ما ينفع السلطنة ويرفع من شأن مواطنيها، دون ما إسراف أو تلف لأي مورد فيها.

مما انعكس على تقدم كبير في الحياة الاجتماعية وفي زيادات متلاحقة في عدد السكان وفي اتساع هائل للمساحة المبنية خاصة أثناء تطبيق الخطة الخمسية الثانية والثالثة كما سنرى.

التركيب الوظيفي والحرفي للسكان (عمانيون وغيرهم)

أولاً : العاملون في القطاع الحكومي مثل الوزارات المختلفة وديوان البلاط السلطاني والهيئات العامة على مستوى السلطنة.

١ ــ في عام ١٩٧٠ كان العاملون في القطاع الحكومي ١٧٥٠ منهم ١٦٣٠ (٩٣٪) مواطناً و ١٢٠ غير عماني.

٢ ــ في عام ١٩٨٠ كان العاملون في القطاع الحكومي ٣٨٨٤٠ منهم ٢٣٤٤٥ (٦٠,٤٪) عمانيا و ١٥٣٩٥ غير عماني.

٣ ــ في عام ١٩٩٠ كان العاملون في القطاع الحكومي ٨٠٥٠٤ منهم ٥٠٤٤٤ (٦٢,٧٪) عمانياً و ٣٠٠٦٠ غير عماني.

٤ ــ في عام ١٩٩٢ كان العاملون في القطاع الحكومي ٩٣٠٧٩ منهم ٥٩٧٢٢ (٦٤,٢٪) عمانياً و ٣٣٣٥٧ غير عماني.[١].

ثانياً: العمانيون العاملون في القطاع الخاص وصل عددهم إلى ٦٥٧٨ موظفاً في شركات النفط والبنوك المحلية والأجنبية وشركات التأمين الوطنية والعربية والأجنبية والفنادق الدولية وغيرها[٢].

ثالثاً: الموظفون والعمال الأجانب في القطاع الخاص على مستوى الدولة.

---

(١) سلطنة عمان مجلس التنمية (١٩٩٣) الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢ ص ١٠٢.

(٢) سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٣) الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢، ص ١٤٧ - ١٥٣.

جدول رقم (٤) النشاط الاقتصادي والعمالة الاجنبية في السلطنة[٢]

م	النشاط الاقتصادي	١٩٨٨	٪	١٩٨٩	٪	١٩٩٠	٪	١٩٩١	٪	١٩٩٢	٪
١	الزراعة وصيد السمك	٢٠٠١٦	٨	٢١١٩٨	٨,٢	٢٧٥٠٤	١٠	٤١٤٩٠	١١	١٣٤٢٧	٣,٢
٢	المناجم والمحاجر	٤٠٢٠	١,٦	٢٧١٤	١,٤	٢٨٧٧	١,١	٢٨١٣	٠,٨	٤٩٨٥	١,٢
٣	الصناعات التحويلية	١٣٤٦٨	٥,٤	٢٧٥٩١	١,٧	٣١٨٣٦	١١,٥	٤٢٨٦٥	١٢,٢	٥٥٨٨٢	١٣,٣
٤	المياه/الغاز، الكهرباء	٤٧١	٠,٢	٤٣٣	٠,٢	٣٧١	٠,١	٣٨٣	٠,١	٦٥٤	٠,١
٥	التشييد	٨١٢٢٨	٣٢,٦	٧٨٠٨٠	٣٠,٢	٦٩٠٦١	٢٥	٦٩٦١٧	١٩,٨	١١٧٣٢٢	٢٧,٩
٦	تجارة الجملة والتجزئة	٦٩٠٨٩	٢٧,٨	٧٨٨٩٦	٣٠,٥	٨١٠٥٢	٢٩,٤	٩٩٥٠٤	٢٨,٣	١٢٢٧٢٦	٢٩,١
٧	تجارة ومقاولات	٨٩٠٧	٣,٦	-	-	-	-	٥٥٠٠	١,٦	١٤١٣٦	٣,٤
٨	مطاعم وفنادق	١٠١٦٧	٤,١	-	-	٩٩٤٤	٣,٦	١٩٤٦٤	٥,٥	١٥٧٢٧	٣,٧
٩	نقل وتخزين ومواصلات	٣١٢١	١,٣	٣١٠٦	١,٢	٢٦٦٠	١	٢٨١٣	٠,٨	٤٣٦٣	١
١٠	مال وتأمين وخدمات اعمال	٥١٠٧	٢,١	٥٠٢٩	١,٩	٤٤٤٢	١,٦	٤٥٧١	١,٣	٨٠٨٣	١,٩
١١	خدمات اجتماعية وشخصية	٣٢٩١٥	١٣,٢	٣٢٧٣١	١٢,٧	٤٠٥١٢	١٤,٧	٥٨٧١٨	١٦,٧	٥٤٢٠١	١٢,٩
١٢	أكثر من نشاط	١٩٤	٠,١	٧٥٨٢٠	٢,٩	٥٦٢٩	٢	٣٨٦٨	١,١	٩٦٢٣	٢,٣
	المجموع	٢٤٨٨٧٠	١٠٠	٢٥٨٣٦٠	١٠٠	٢٧٥٨٨٨		٣٥١٦٠٦		٤٢١١٣٢	

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٠) الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ١٨ عام ١٩٨٩، ص ١٣٧ عن أعوام ٨٨ ـ ١٩٨٩.

(٢) المرجع السابق (١٩٩٣) لأعوام ٩٠ ـ ١٩٩٢ ص ١٣٣

من الجدول (٤) نرى التزايد المستمر في طلب القوى العاملة الأجنبية فمن ٢٤٨٨٧٠ عام ٨٨ إلى ٤٢١١٣٢ عاملاً في عام ١٩٩٢. ونرى أن مجال التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة معاً يعمل فيها ما بين ٥٠٪ - ٦٠٪ من جميع الأجانب في السلطنة. يلي ذلك كل من مجال الخدمات الإجتماعية والشخصية ومجال الصناعات التحويلية.. مع تذبذب من سنة لأخرى حسب سوق العمل ومتطلباته من العمالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وحيث أن هذا التقرير الرسمي أثبت وجود ٦٠٪ من هذه العمالة في مسقط وحدها فإنه يعتبر مثالاً للتشكيل الاقتصادي للعمالة في مسقط فقد جاء بكتاب الإحصاء السنوي أن جملة العاملين في مسقط من غير العمانيين وصلوا إلى ٢٥٢٤٦٩ عاملاً عام ١٩٩٢، وذلك على الوجه التالي:

١ ـ المشتغلون بالمهن العلمية	١٤٦٣٣ عاملاً
٢ ـ المشتغلون بالمهن الفنية	١٠٩٧٥
٣ ـ المديرون في الإدرات والأعمال	٦١٣٨
٤ ـ الموظفون التنفيذيون والكتبة	٩٠٧١
٥ ـ المشتغلون بأعمال البيع	٢٦٨٤٣
٦ ـ المشتغلون بأعمال الخدمات	٤٣٧٥٠
٧ ـ المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان والصيد	٩٣٤٩
٨ ـ المشتغلون بمعدات النقل	٣٦٦٦٩
٩ ـ العمال العاديون	٥٩٨٩٧[١]

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٣) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢ ص ٣٦.

وكانت بطاقات العمل الممنوحة للأجانب ٥٨٪ منها للهنود، ١٦,٨ بنجلاديش، ١٤,٥٪ باكستانيين، ٤,٧٪ سيرالانكيين، ٢,٢٪ فلبينيين، ٢٪ عرب، ١٪ أوربيين، الخ[1].

كما يلاحظ وجود ٥٩٨٩٧ من العمال العاديين أي ٢٣,٧٪ من جملة العمالة وهي نسبة عالية ويمكن الاستغناء عنهم في أول خطوات الحد من العمالة الوافدة. إلا إذا كانت أجورهم متدنية ولايقبل بها المواطن العادي. تلي ذلك مجموعة المشتغلين بالخدمات الاجتماعية والشخصية (٤٣٧٥٠) أي ١٧,٣٪. . يضاف اليهم المشتغلون بالخدمات الاجتماعية والشخصية (٤٣٧٥٠) أي ١٧,٣٪. . يضاف إليهم المشتغلون بأعمال البيع وهم ١٠,٦٪، أي نحو ٥٠٪ من مجموع العمالة الوافدة في مسقط يمكن الاستغناء عنهم في فترة وجيزة واتاحة أكثر من ١/٨ مليون وظيفة للمواطنين تمشياً مع سياسة توظيف العمالة الوطنية.

---

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٣) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢ ص ١٣٩ - ١٤٠.

جدول رقم (٥) استخدام الأراضي في بلديات مسقط الأربع عام ١٩٨٩ بالهكتار

	مطرح الكبرى	بوشر	السيب	العامرات	الاجمالي
سكني	٥٤٠,١	٩٧٣,٦	١٧٣٥,٥٧	٢٨١,٢٨	٣٥٣٠,٥٥
سكني/تجاري	٣٧٩,٤	٢٢,٤٨	٤٢,٢٨	١,١٤	٢٤٥,٣٠
تجاري	٢١,٥٥	٤٦,٥٢	٢٠,٤١	٣,٧٠	٩٢,١٨
صناعي	١٧٧,٥٤	١٠١٣,١٨	٣٧٤,٨٣	٦٠,٦٢	١٦٢٦,١٧
خدمات	١٦٩,٩٥	٢٨١,٠٢	١٥٩,٠٨	٢٦,٢٢	٦٣٦,٢٧
مرافق عامة	٣٧,٨٩	٦٢,٦٤	٣٠,٠٥	١٠,١٧	١٤٠,٧٥
مواصلات	١٩١,٤٩	٢٤٠,٣٩	٣٢٠٦,٥١	١٢٧,٤١	٣٧٦٥,٨٠
استعمالات خاصة	٦٥,٣٤	٤٩٥,٨١	٩٥٦,٤٤	٣,٧٥	١٥٢١,٣٤
استخدامات حكومية	٣٤,٤٠	٢٢٢,٢٤	١٣٧٩,٢٤	٦,٣٢	١٦٤٢,٢٠
زراعي	٥,٨٢	٣٢٩,١٢	١٢٨٨,٨٠	٦٩,٢٧	١٦٩٣,٠١
جملة المعمور	١٤٢٣,٤٨	٣٦٨٧	٩١٩٣,٢١	٥٨٩,٨٨	١٤٨٩٣,٥٧
السكان	١٥٦١٧٩	١٠٢٢٥٠	١٠٦٧٥٥	٢٠٦٧٤	٣٨٥٨٥٨
الكثافة	١٠٩,٧٢	٢٧,٧٣	١١,٦١	٣٥,٠٥	٢٥,٩١
غير المعمور	٩٨٧٦,٥٢	٣٨٤١٣	٤٢٨٠٦,٧٩	١٢٣٨١٠,١٢	٣١٤٩٠٦,٤٣
المساحة	١١٣٠٠	٤٢١٠٠	٥٢٠٠٠	١٢٤٤٠٠	٢٢٩٨٠٠

المراجع:

(١) المسح المنزلي الذي تم في عام ١٩٨٩ لحساب وزارة الاسكان.

(٢) المسح الذي أجرى لمعسكرات العمال عام ١٩٨٩ لحساب وزارة الاسكان.

(٣) استخدام الأراضي والمسح الذي أجرى على المباني عام ١٩٨٩ لحساب وزارة الاسكان (للمراجعة سلطنة عمان، بلدية مسقط ١٩٩١)، مسقط الحضارة والحاضر، ص ٥٠ ـ ٥٣)

خليج عمان

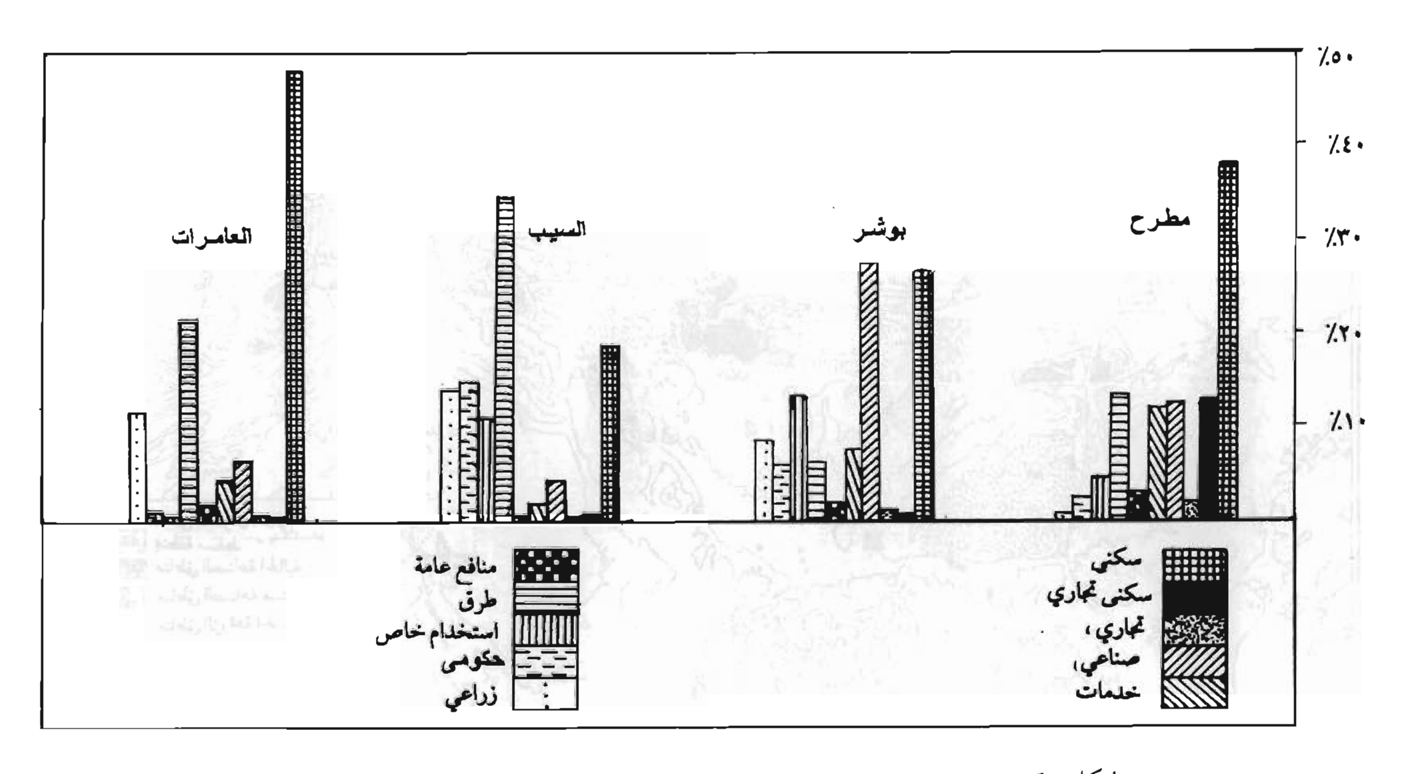
النمو الحضري من ١٩٧٨ ١٩٨٨م

إمتداد العمران حتى عام ١٩٧٨م

إمتداد العمران حتى عام ١٩٨٨م

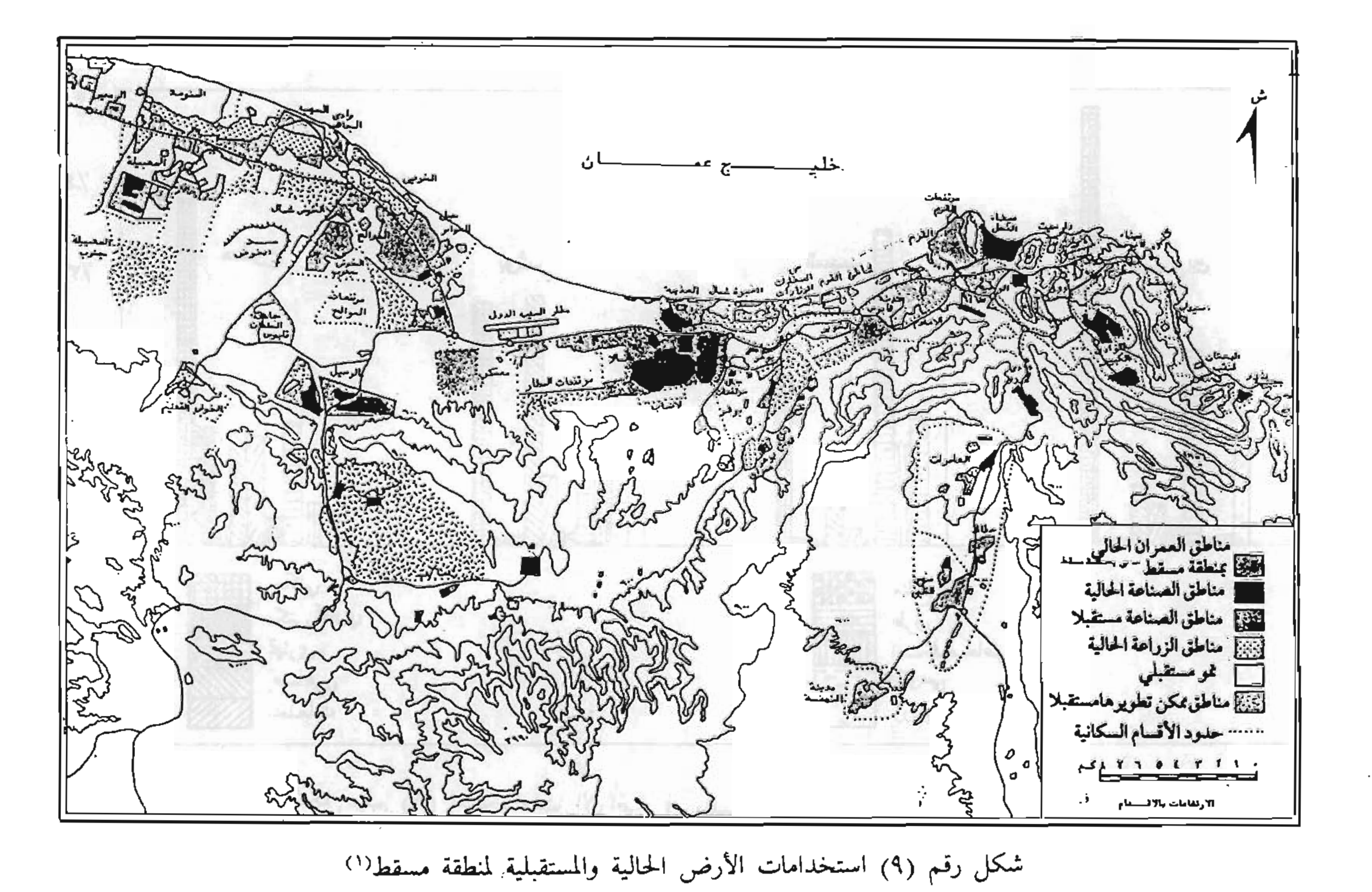
شكل رقم (٧) النمو الحضري في مسقط من عام ٧٨ ـ ١٩٨٨م[١]

(١) Sultanate of Oman - Ministry of Housing (Sept. 1989) Muscat area housing study. Phase 1. survey report. Vol.1. p.35.



شكل رقم (٨) استخدامات الاراضي في بلديات مسقط الأربع عام ١٩٨٩م(١)

(١) Sultanate of Oman - Ministry of Housing (Nov. 1989) Muscat area structure plan. Phase 1. survey plan. Vol.1 Report. Weidleplan & Muamir. p55b.



شكل رقم (٩) استخدامات الأرض الحالية والمستقبلية لمنطقة مسقط(١)

(١) Sultanate of Oman - muscat Municipality (1990) Privatisation of Sewerage and Wastewater Treatment for the Muscat Area, Project Study. by Biwater, p.S.2.

أثر النمو السكاني على الرقعة المبنية :

لقد اتسعت الرقعة المبنية من ١٥٠٠ هكتاراً عام ١٩٧٠ إلى ١٥٠٠٠ هكتاراً عام ١٩٨٩ (شكل ٧) وبعد أن كانت ممثلة في بضعة حارات وأحياء غير مخططة وتجمعات متباعدة اتسعت الآن أفقياً ورأسياً في تخطيط حضري حديث متقدم. اتخذ من لوحة السطح وتناثر التلال عليها مواقع لتجميل المساحة المبنية. كما تمت إعادة تخطيط كثير من المناطق السكنية القديمة.

وفيما بين أعوام ٧٠ ـ ١٩٩١ منحت بلدية مسقط المواطنين ٥٤٦٤٤ قطعة أرض خلاء للبناء عليها، وبعد أن زودتها بشبكة حديثة من خطوط الكهرباء والتليفون والماء ومن الطرق الجيدة. كان من بينها ٤٨٧٨٤ قطعة للمباني السكنية، ٣٨٤٠ للتجارية و ٢٠٢٠ قطعة للصناعية. ولم يمثل هذا كله مع ما سبق من مباني إلا ٦,٥٪ من مجموع مساحة العاصمة التي يغلب عليها الطابع المتضرس[1] ولازالت وزارة الاسكان والبلدية تمنح آلاف القطع الخلاء سنويا للمواطنين.

ومن الجدول رقم (٥) لعام ١٩٨٩ يمكن استنتاج ما يلي: (شكلا ٨، ٩).

١ ـ تحتل السيب أكبر مساحة مبنية للاسكان بما يساوي نصف المساحة في كل العاصمة أما السكني التجاري فمطرح الكبري.

٢ ـ تشغل الأراضي المبنية للسكن ٣٥٣١ هكتاراً (٣٥,٣م٢) يسكنها ٣٨٥٨٥٨ نسمة أي بواقع ١٠٩ نسمة في الهكتار أو ١٠٩٠٠ نسمة/كم٢. وهذه كثافة سكنية عالية، إذا ما قورنت بالكثافة الفزيولوجية للهكتار المعمور وهي ٢٦ نسمة، وبالكثافة العامة ١,٦٨

---

(١) سلطنة عمان، بلدية مسقط (١٩٩١). مسقط الحضارة والحاضرة ص ٥٠ - ٥٣.

نسمة للهكتار المعمور وغير المعمور وذلك حسب تقدير السكان بولايات مسقط الأربع آنذاك ١٩٨٩.

٣ ـ مثلت بلدية مطرح الكبرى أعلى كثافات العاصمة، الحسابية ١٣,٨ في الهكتار والفزيولوجية ١١٠ نسمة. وأظهرت السيب أقلها ٢ ثم ١١,٦ نسمة/ هـ على التوالي.

٤ ـ رغم أن الكثافة العامة في العامرات هي ٠,١٧ في الكتار إلا أن الكثافة الفزيولوجية بها ٣٥ نسمة في الكتار. حيث يزداد تركز السكان في المناطق السهلية القريبة من روى والعاصمة.

٥ ـ شغلت مجموعة الطرق أكبر مساحة في المعمور كله قدرت بـ ٣٧,٧كم٢ بينما لم يحتل الإسكان ٣٥,٣كم٢. وبلغت أطوال الطرق نحو ٩٠٠ كم عام ١٩٩٠ بعد أن كان المسفلت منها ٥٠ كم فقط عام ١٩٧٥[1] يلي ذلك مجموع الأراضي تحت الزراعة، فالاستخدامات الحكومية فالصناعية. أي الاسكان والطرق احتلا نصف المساحة المعمورة في أراضي المحافظة أو ٣٪ فقط من كل أراضيها.

٦ ـ تتمثل مشكلة التوسع في الرقعة المبنية في عملية امدادها بالبنية التحتية الضرورية فضلاً عن خلق فرص عمل للاقامة بها، ولهذا لاتمنح بلدية مسقط ووزارة الاسكان اباحات البناء للأهالي إلا إذ استوفت الأرض بنيتها التحتية خاصة الماء والكهرباء وشبكة الطرق. ولاتعتبر الدولة نفسها مسئولة عمن يتخطى هذه القواعد ويبني في الأرض الخالية من المرافق الأساسية. ففي عام ١٩٩٢ مثلاً منحت بلدية مسقط ١٥٧٢ قطعة سكنية، ٥١ مختلطة و ٨٢ غر سكنية. وتراوحت القطعة ما بين ١٠٠ متراً و ١٠٠٠ متراً أو يزيد[2]، وذلك في الأراضي المزودة

---

(١) سلطنة عمان، بلدية مسقط (١٩٩١). مسقط الحضارة والحاضرة ص ١٢٢ - ١٣٦.

(٢) سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٣) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢، ص ٧٦.

بالمرافق، ومعظم الإباحات في ولاية السيب لاتساع الأرض المنبسطة بها.

وقد اجتهدت بعض الجهات المسئولة في التنبوء بعدد السكان المنتظر لعمان على مدى نصف القرن القادم بان ثبتت معدل زيادة طبيعية سنوية على أساس ٤٪ للمواطنين ما بين أعوام ١٩٩٠ - ٢٠١٠ و ٣٪ لغيرهم. و٣٪ للمواطنين ما بين أعوام ٢٠١٠ - ٢٠٤٠ و ٢٪ لغيرهم. وكانت هناك ثلاثة تقديرات:

١ - تنبؤ منخفض يصل فيه العمانيون من ١,١٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٠ إلى ٥,٨٥٠,٢٧٤ نسمة عام ٢٠٤٠ وغيرهم من ٤٠٠,٠٠٠ إلى ١,٣٠٨,٦٠٨. وبذلك يصير مجموع سكان عمان ٧,١٥٨,٨٨٢ نسمة.

٢ - تنبؤ متوسط يرتفع فيه عدد العمانيين من ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠ الى ٦,٩١٣,٩٦٠ عام ٢٠٤٠ وغيرهم من ٤٠٠,٠٠٠ إلى ١,٣٠٨,٦٠٨ ليصبح العدد الكلي ٨,٢٢٢,٥٦٨ نسمة.

٣ - تنبؤ مرتفع يرتفع فيه عدد العمانيين من ١,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٧,٩٧٧,٦٤٦ وغيرهم من ٥٠٠,٠٠٠ إلى ١,٦٣٥,٧٦٠ بمجموع كلي ٩,٦١٣,٤٠٧ نسمة(١).

ولقد كان لمثل هذه الاسقاطات أهمية كبرى للمخططين. ولكنه بعد إجراء التعداد الأول في ديسمبر ١٩٩٣ باتت كل هذه الدراسات السكانية السابقة في حاجة إلى إعادة النظر في ضوء ما سيكشف عنه التعداد من حقائق وهو ما سيحاول تلمسه البحث في ضوء ما نشر من بيانات التعداد السكاني حتى إعداده.

---

(١) Sultanate of Oman. Ministry of Regional Municipilties & Environment (1992) National Conservation Strategy. Vol. 2 pp.113-115.

خامساً: المؤشرات السكانية طبقاً لما جاء في التعداد السكاني الأول - ديسمبر ١٩٩٣[١]

يعرف التعداد السكاني Population Census بأنه العملية الرسمية الشاملة لعد وتجهيز وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل أفراد الدولة أو بجزء منها في وقت محدد. وتكرار ذلك على فترات محددة[٢].

وقد صدر المرسوم السلطاني ٩١/٥٠ باجراء تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت في عام ١٩٩٣، وتشكلت لذلك لجنة وطنية لاجراء ذلك تشرف عليها الأمانة العامة لمجلس التنمية، وكان من أهداف التعداد النهوض بمستويات المعيشة واختيار الأماكن المناسبة لانشاء المرافق والتوزيع العادل للخدمات وتنمية الموارد البشرية وتأمين فرص العمل وتحقيق التوازن الكمي والنوعي بين القوى العاملة الوطنية والوافدة.

ومرت اجراءات التعداد بثلاث مراحل:

١ ـ **المرحلة التحضيرية**: وتمت فيها ترتيبات كل الخطط اللازمة لتدريب الموظفين على اجراء التعداد والتجريب في بعض المناطق والدعاية القوية اللازمة له وعقد الندوات في انحاء البلاد لمناقشته.

٢ ـ **المرحلة التنفيذية**: حيث بدأ عد المنشآت المختلفة والمساكن من منتصف سبتمبر ١٩٩٣ وحتى آخر ديسمبر ١٩٩٣. ثم عملية عد السكان

---

(١) وبناء على ما نشر من البيانات الأولية للتعداد كان هذا الجزء من البحث حتى أبريل ١٩٩٤، ولم تكن البيانات الخاصة بالتركيب العمري والحرفي والحضري والريفي فضلاً عن التوزيع على مستوى الحي والقرية قد نشرت.

(٢) الأمم المتحدة المكتب الاحصائي (١٩٧٠) مبادىء وتوصيات تعداد السكان، ترجمة المركز الديمجرافي بالقاهرة ص ٣.

أنفسهم في منتصف ليلة ١١/٣٠ وأول ١٩٩٣/١٢/١ لكل الأحياء على أرض السلطنة - عمانيون وغيرهم، أو على ظهر السفن الراسية في مياهها الإقليمية أو في الطائرات. وكل العمانيين الذين كانوا خارج السلطنة لأي سبب مؤقت كالعلاج أو السياحة أو الدراسة. واختير أول ديسمبر لعدم وجود أعياد وطنية فيه وقبل نهاية الاسبوع واعتدال الجو وعدم وجود امتحانات أو عطلات مدارس... الخ[١].

٣ - **مرحلة تحضير البيانات**: وقد نشرت فعلاً البيانات الأولية في ١٩٩٣/١٢/٢٦. على أن يكون عام ١٩٩٤ هو عام إعداد كل البيانات التفصيلية التي أحصاها التعداد وإعلانها تباعاً.

وبذلك قطع التعداد الشك باليقين: فقد جاء على أكمل صورة من حيث الإعداد وللاعلان الذي صاحبه والاجراءات لتنفيذه ونشر بياناته الأولى دون أي تردد كما تفعل بعض الدول.

ولاشك أن هذا التعداد سيكون حجر الزاوية لكل دراسة سكانية دقيقة في المستقبل وإن كانت بعض المقارنات الضرورية مثل نسبة الزيادة الكلية والنمو السنوي وتيارات الهجرة الداخلية والخارجية في الماضي والحاضر ومدى العمر أو أمد الحياة Life expectation or longevity لن يمكن استخراجها من بياناته لعدم وجود تعداد سابق عليه.

ومن أجل معالجة هذه النقطة وتحديث الإحصاءات السكانية ستطبق السلطنة نظاماً شاملاً للتسجيل المدني الالزامي، مع إجراء سلسلة دورية من المسوحات السكانية إلى حين اجراء التعداد التالي في مطلع القرن القادم[٢].

---

(١) سلطنة عمان. مجلس التنمية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت المنفذة لعام ١٩٩٣. كتاب التدريبات الصادر في اكتوبر ١٩٩٢ ص ٢٦.

(٢) جريدة عمان، العدد ٤٥٩٨ في ١٩٩٣/١٢/٢٧.

الخصائص السكانية العامة كما جاءت في التعداد

أولا ـ نمو سكان السلطنة :

وصل عدد سكان السلطنة إلى ٢٠١٧٥٩١ نسمة منهم ١٤٨٠٥٣١ عماني (٧٤٪) والباقي ٥٣٧٠٦٠ غير عماني (٢٦٪) وهذه النسبة كانت تطمع في الوصول إليها التقديرات السابقة عام ٢٠١٠، وقد أثبت التعداد بذلك تمتع السلطنة بأكبر نسبة مواطنين بين شقيقاتها في دول الخليج وبأقل نسبة أجانب. وإنه في حال ثبات نسبة الأجانب سيصل سكان السلطنة إلى ٢,٥ مليون آخر هذا القرن. وستكون معظم هذه الزيادات من جانب العمانيين. فقد افترض القائمون على التعداد أن نسبة التزايد الطبيعي السنوي بين العمانيين هي ٤٪ وعلى ذلك سيصير عددهم ١,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥. ونحو ٢ مليون عام ٢٠٠٠.

كما تسعى السلطنة إلى تخفيض نسبة الأجانب إلى ٢٠٪ على مستوى السلطنة بدلاً من ٢٦٪ الحالية عام ٢٠٠٠. بحيث يحل الشباب العماني محلهم في مختلف الأعمال التي سيتركونها. وبذلك لايهتز سير الأعمال والخطط التنموية ولاتنخفض مستويات المعيشة ـ بل العكس هو المنتظر، إذ يعود اشتراك أكبر عدد من العمانيين في مختلف الأعمال على السلطنة بارتفاع في الدخول وبانتعاش في سوق العمل.

ثانيا ـ نمو السكان بمنطقة مسقط وخصائصهم الديمغرافية :

١ ـ وفميا يتعلق بنمو السكان في مسقط فنلاحظ أن بها ٣٠,٨٪ من سكان الدولة وأن عددهم وهو ٦٢٢٥٠٦ نسمة قد فاق كل التوقعات السابقة والتي كانت تتوقع ٦٤٠٠٠٠ نسمة فقط عام ٢٠٠٥ (جدول ٣).

وبعد أن كانت العاصمة لاتزيد عن ٨,٦٪ في مطلع هذا القرن كما قدر لوريمر، ونحو ١٠٪ في منتصف السبعينات، إذا بها تقترب من ثلث سكان كل السلطنة، وهو استقطاب واضح لم يكن يتوقعه معظم المخططين. بل فاق حجمها السكاني الحجم السكاني بل منطقة الباطنة التي تزيد مساحتها عن ثلاثة أمثال منطقة مسقط وتزخر بعشرات المدن الكبيرة التي من بنيها خمسة مدن من العشرة الأوائل في السلطنة.

وإذا كان عدد سكان مسقط قد قدر في منتصف عام ١٩٩٠ بـ ٤٤٤٤٧٢ نسمة أي بواقع ٢٢,٢٪ من سكان السلطنة[1] ثم سجلهم تعداد ١٩٩٣ بـ ٦٢٢٥٠٩ نسمة. فمعنى ذلك أن الزيادة السنوية كانت ١٣,٣٥٪ وهي زيادة لايمكن تبريرها إلا على أساس:

أ ــ زيادة سنوية مرتفعة بسبب زيادة عدد الوافدين من الأجانب في الفترة ما بعد ١٩٩٠ كما أظهر ذلك الجدول رقم (٤).

ب ــ تقدير منخفض لحجم سكان مسقط عام ١٩٩٠ عما كان عليه فعلاً.

جـ ــ زيادة حجم العمالة الأجنبية مع التقدير المنخفض لسكان العاصمة.

٢ ــ التركيب النوعي لسكان مسقط:

بلغ عدد الذكور في السلطنة ٧٥٥٠٧١ وعدد الإناث ٧٢٥٤٦٠ بين المواطنين أي بلغت نسبة الذكور ٥١٪ وبلغ عددهم في مسقط ١٧٣١٠٠ للذكور المواطنين في مقابل ١٥٧٦٤٢ للإناث. أي بنسبة ٥٣٪ للذكورة.. وهي نفس النسبة المرتفعة التي وجدت بالمنطقة الوسطى التي تحددت اداريا بالمرسوم ٩١/٦. وقد يفسر ارتفاع نسبة الذكور في مسقط تردد عدد كبير من العمانيين الذكور عليها للعمل بها طوال الأسبوع ثم عودتهم في آخره إلى

---

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٣) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢ مرجع سابق ص ٤٥.

جدول رقم (٦) جملة السكان على مستوى المناطق (عماني وغير عماني)[١]

م	المنطقة / المحافظة	عدد الأسر	عدد السكان: عماني	عدد السكان: غير عماني	عدد السكان: جملة	نسبة العمانيين وغير العمانيين من جملة السكان٪: عماني	نسبة العمانيين وغير العمانيين من جملة السكان٪: غير عماني	نسبة جملة السكان الى السلطنة٪	عدد المساكن ٪	نسبة اشغال المساكن
١	مسقط	٩٢,٢٩٨	٣٢٩,٨٤٢	٢٩٢,٦٦٤	٦٢٢,٥٠٦	٪٥٣	٪٤٧	٢٠,٨	١٠٣,٣٠٣	٪٨٩,٠
٢	الباطنة	٦٨,٣٧٣	٤٥٨,٠٨٤	٨٠,٦٧٩	٥٣٨,٧٦٣	٪٨٥	٪١٥	٢٦,٧	٨٠,٢٧٧	٪٨٥,٠
٣	مسندم	٤,٠٢٧	٢١,٩٩٧	٥,٦٧٢	٢٧,٦٦٩	٪٨٠	٪٢٠	١,٤	٧,٤٠٧	٪٥٤,٠
٤	الظاهرة	٢١,١٧٠	١٢٩,٧٤٣	٣٩,٩٦٧	١٦٩,٧١٠	٪٧٧	٪٢٣	٨,٤	٢٧,٥٤٧	٪٧٧,٠
٥	الداخلية	٢٧,٣١١	١٩٤,٠٠٢	٢٦,٤٠١	٢٢٠,٤٠٣	٪٨٨	٪١٢	١٠,٩	٣٤,٦٦٦	٪٧٩,٠
٦	الشرقية	٣٥,٩٤٣	٢١٣,٥٠٨	٣٤,٠٤٣	٢٤٧,٥٥١	٪٨٦	٪١٤	١٢,٣	٤٩,٦٠٢	٪٧٢,٠
٧	الوسطى	٢,٣٨٤	١٣,٢٠٤	٢,٨٩٧	١٦,١٠١	٪٨٢	٪١٨	٠,٨	٢,٠١٣	٪٧٩,٠
٨	ظفار	٢٢,٨٥١	١٢٠,١٥١	٥٤,٧٣٧	١٧٤,٨٨٨	٪٦٩	٪٣١	٨,٧	٢٩,٨٧١	٪٧٦,٠
	اجمالي السلطنة	٢٧٤,٣٥٧	٤٨٠,٥٣١	٥٣٧,٠٦٠	٢,٠١٧,٥٩١	٪٧٤	٪٢٦	٪١٠٠	٢٣٥,٦٨٦	٪٨٢,٠

(١) سلطنة عمان، مجلس التنمية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت المنفذة لعام ١٩٩٣،
كتاب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر ١٩٩٣.

مواطن تجمعاتهم الأصلية بالأقاليم المختلفة، أو وجود نسبة كبيرة من الذكور الذين لم يتزوجوا بعد.

ويحتاج هذا الفرق إلى دراسة وإلى علاج قريب حتى لايشكل خطورة اجتماعية في المستقبل. إذ لابد من تساوي نسبة الذكور مع الإناث في سن الزواج أو أقل قليلاً منهن في بيئاتنا الإسلامية. وتحتاج الدراسة هنا إلى تتبع أعداد الذكور إلى الإناث في مختلف الفئات العمرية بدء من الولادة حتى يمكن تحديد عنق الزجاجة، فإذا كانت نسبة وفيات الرضع من الإناث أو معدل الوفاة العام لهن بعد ذلك أعلى من نسبة وفيات الذكور فلابد من تحديد أسباب ذلك. إما إذا كانت نسبة ولادة الذكور المرتفعة من البداية مستمرة في المحافظة على تفوقها عدديا على الإناث. فهو أيضاً يستحق الدراسة ولايمكن وضع الحلول السكانية المناسبة إلا بعد معرفة الفئة العمرية التي تظل فيها نسبة الذكور أعلى من الإناث.

٣ ــ حجم الأسرة:

١ ــ تعيش في مسقط ٩٢٢٩٨ أسرة بواقع ٣٣,٦٪ من كل مجموع أسر السلطنة. منهم ٥٠,٨٪ في مطرح و٧,٦٪ في مسقط ليصبح مجموعها في مطرح الكبرى ٥٨,٤٪ من كل أسر العاصمة ويرجع ذلك إلى التاريخ القديم للمنطقتين حيث سكنت العائلات الكبيرة واستقر الحكم بمسقط والتجارة بمطرح. وقامت الحرف التقليدية المختلفة التي لازالت تزخر بها المنطقة في مبانيها المتلاصقة وطرقها الضيقة وأسواقها الشرقية المعروشة. وتكفي نظرة إلى سوق مطرح القديم والمساكن المحصورة في جنوبه بين البحر والجبل للتحقق من هذه الظواهر الحضرية للمنطقة. وكذلك مساكن مسقط القديمة وأسوارها وأبوابها.

أما السيب الذي انتشر فيها العمران حديثاً فلا تحوى إلا ١٧,٣٪ من مجموع الأسر تليها بوشر فالعامرات ثم قريات.

٢ ـ متوسط عدد أفراد الأسرة في كل مسقط هو ٦,٧ نسمة. وهو أقل من المتوسط العام للسلطنة ٧,٤ نسمة.. بل وينخفض عن هذا المتوسط في مطرح إلى ٥,٨ فرداً. وهذا مما يتمشى مع الظواهر السكانية المعروفة عن الحضر والريف، فحجم الأسرة يصغر كثيراً في الحضر عنه في الريف لقيود المعيشة الكثيرة في الحضر وطبيعة أعمالها واشتغال النساء فيها أحياناً بالوظائف المختلفة مما يدعو إلى انخفاض معدل الخلف الخصوبة.

وقد وجد فعلاً أن متوسط الأطفال المولودين أحياء للمرأة العمانية أقل عند النشطات اقتصادياً منه عند غير النشطات اقتصادياً[1].

ومع ذلك فقد تكون لأسر العمالة الوافدة أثرها في زيادة عدد الأسر في مطرح وفي نفس الوقت انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة بها.

ويحتاج التعليل الدقيق هنا إلى الأرقام التفصيلية للتعداد التي لم تنشر بعد. أما السيب فيرتفع فيها متوسط حجم الأسرة إلى ٨,٤ فرداً. أي أعلى من المتوسط العام للسلطنة. تليها العامرات ٨,٣ فرداً، قريات ٧,٩ فرداً، وهي الولايات التي يقل بها غير العمانيين الى ٣٠٪ و ١٧٪ و١١٪ من سكان كل منها على التوالي. فضلاً عن انتشار النشاط الزراعي فيها خاصة في قريات.

من هذا يظهر الميل القوي إلى الحجم الكبير للأسرة، والذي يتمشى مع المرحلة الانتقالية التي يمر بها نمو سكان الدولة ومع ظروف التنمية السريعة والدخول المرتفعة. وأغلب الظن استمرار هذا الميل لسنوات طويلة قادمة استجابة للدواعي الدينية من ناحية والتوسع في المشروعات الانمائية

---

(١) المرجع السابق سلطنة عمان، مجلس التنمية (١٩٩٣) الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢، ص ٦٧.

وزيادة الدخول من ناحية أخرى. وعدم الوصول بعد إلى الحجم الأمثل للسكان على مستوى الأقاليم وعلى مستوى الدولة. بل قد تؤدي سياسة توظيف اليد العاملة الوطنية وخفض نسبة الأجانب ٦ أو ١٠٪ إلى زيادة عدد أفراد الأسرة مستقبلاً.

وليس في هذا أي تعارض مع التوجه العام للمواطنين بتباعد فترات الحمل حفاظاً على صحة الأم من ناحية وضماناً لرعاية أفضل للأبناء من ناحية أخرى.

والعدد الأمثل. Optimum pop للسكان هو مشكلة المخططين الدائمة - فلا الاكتظاظ ولا الخلخلة السكانية من صالح أي دولة. كلاهما حالة تفسد التخطيط وتعميق التنمية. كما أن الحجم الأمثل لايستقر على حال فهو يتغير باستمرار مع اكتشاف موارد جديدة أو تحسين استغلال الموارد المتاحة بتقنية أعلى. ولذلك فتنويع مصادر الانتاج المحلي الإجمالي في السلطنة يزيد من فرص التنمية المستمرة في المستقبل مثل توسيع قاعدة الصناعات التحويلية، ومضاعفة استغلال الثروة السمكية. وهذا ممكن - إلى جانب الثروات التقليدية المحسنة من الزراعات فضلاً عن النشاط التجاري المنتظر وخلق مواني مستودعات متقدمة في مدخل الخليج لكل دولة... الخ.

كل ذلك يبشر بعدم الوصول بعد إلى مرحلة العدد الأمثل من السكان على جميع المستويات. وقد يكون حجم ٦ أفراد في الأسرة عدداً مثالي في الوقت الحاضر والقريب لتوفير الحد الأمثل من الخدمات والرعاية لهم.

٤ ــ التركيب العمري:

أما التركيب العمري فهناك تقديرات له سابقة على التعداد لا يرى الباحث أهمية في عرضها حتى جين ظهور نتائج التعداد.

٥ ـ تركيب السكان حسب الجنسية (اشكال ١٠، ١١، ١٢):

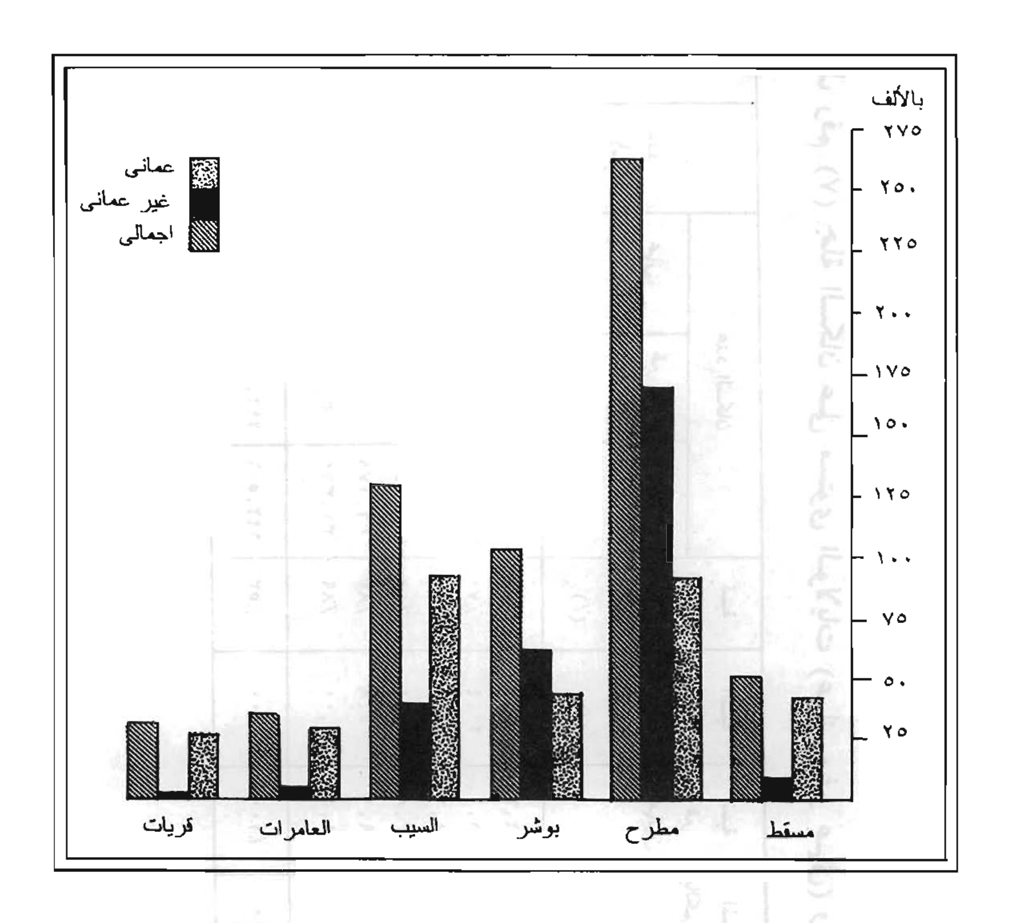
نجحت مسقط في أن تكون بوتقة لصهر كل التركيبات القبلية فيها وإذابة كل الفروق بينها ـ إن وجدت ـ وكانت الحارات والأحياء السكنية في مختلف مواقع العمران بمنطقة مسقط في مطلع هذا القرن نقط تجمع وتجاور للأصول السكانية وأحياء خاصة بكل طائفة، واختفى معظم ذلك في عصر النهضة. كما لعبت الهجرة الداخلية والخارجية دورها في إنهاء فترة العزلة وفي الانتشار في كل موقع متاح، حتى بين المواطنين والأجانب هناك تجاور في داخل كل حي سكني.

وكانت التقديرات السابقة تحدد حجم العمانيين في مسقط ٦٥٪ عام ١٩٩٠ في مقابل ٣٥٪ ولكن تعداد ٩٣ أثبت ٥٣٪ للعمانيين أو ٣٢٩٨٤٢ نسمة و ٤٧٪ للوافدين أي ٢٩٢٦٦٤ نسمة (جدول رقم ٧) ووجود الأجانب بهذه النسبة في عاصمة البلاد ليس غريبا، ولكنه ظاهرة حضرية ملموسة ليس فقط على النطاق الخليجي بل في كثير من عواصم العالم الغربية المتقدمة. حيث تتعدد الوظائف أمام المواطنين والأجانب على السواء وحيث يتعذر هذا في داخلية البلاد بحكم سيطرة المواطنين على الداخل أرضاً وسكناً وحرفاً ونشاطاً.

جدول رقم (٧) جملة السكان على مستوى الولايات (عماني وغير عماني) والكثافة العامة

المنطقة/ المحافظة	الولاية	عدد الأسر	عدد السكان: عماني	غير عماني	الجملة	نسبة العمانيين من جملة السكان (٪)	النسبة من جملة سكان العاصمة (٪)	نسبة غير العمانيين	المساحة بالكم المربع	الكثافة العامة	
مسقط	مسقط	٧,٠٤٦	٤٠,٥٧١	١١,٣٩٨	٥١,٩٦٩	٪٧٨	٨,٣	١٢,٣	٣,٩	مع مطرح ٨٧	٣٦٠١
	السيب	١٥,٩٦٦	٩٢,٦٨٦	٤٠,٧٣١	١٣٣,٤١٧	٪٧٠	٢١,٤	٢٨,١	١٣,٩	٦٤٥	٢٠٧
	مطرح	٤٦,٨٨٨	٩٣,٠١٥	١٦٨,٣٠٨	٢٦١,٣٢٣	٪٣٦	٤٢,٠	٢٨,٢	٥٧,٥	مع مسقط ٨٧	٣٦٠١
	بوشر	١٤,٠٥٢	٤٥,٥١٩	٦٢,٧٤٠	١٠٨,٢٥٩	٪٤٢	١٧,٤	١٣,٨	٢١,٤	٤٢٦	٢٥٤
	العامرات	٤,٣٧١	٣٠,٠١٥	٦,١٦٣	٣٦,١٧٨	٪٨٣	٥,٨	٩,١	٢,١	١٢٦٤	٢٩
	قريات	٣,٩٧٥	٢٨,٠٣٦	٣,٣٢٤	٣١,٣٦٠	٪٨٩	٥,٠٠	٨,٥	١,١	١١٥٥	٢٧
جملة		٩٢,٢٩٨	٣٢٩,٨٤٢	٢٩٢,٦٦٤	٦٢٢,٥٠٦	٪٥٣	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٣٥٧٧	١٧٤

جدول مركب من بيانات تعداد ١٩٩٣



شكل رقم (١٠) سكان ولايات محافظة مسقط عام ١٩٩٣

من عمل الباحث

ثالثاً: توزيع السكان في ولايات مسقط

أولاً: توزيع العمانيين

يمثل العمانيون في مسقط ٢٢,٣ من مجموع عماني السلطنة، يعيش ٢٨٪ منهم في كل من مطرح والسيب ثم تنخفض النسبة إلى نصف ذلك ١٤,٨٪ في بوشر ثم إلى ١٢,٣٪ في مسقط وأخيراً ٧,٦٪ و ٧,١٪ في كل من العامرات وقريات وجميعهم يمثلون فقط ٥٣٪ من جملة سكان مسقط (اشكال ١٠، ١١).

ويبين الجدول (٧) نسبة العمانيين في كل ولاية إلى عدد سكانها. فهم يشكلون ٨٩٪، من سكان قريات.. ويقلون إلى ٣٦٪ من سكان مطرح التي تغلب عليها العمالة الوافدة. أما في السيب فهم ٧٠٪ وهذا قد يفسر ارتفاع عدد أفراد الأسرة بها إلى ٨,٤ فرداً.

ثانياً: توزيع غير العمانيين:

يصل عددهم إلى ٢٩٢٦٦٤ نسمة ممثلين ٤٧٪ من سكان العاصمة و ٥٤,٥٪ من كل العمالة الوافدة بالسلطنة، وأسباب ارتفاع نسبتهم هنا هو التنوع الكبير في النشاط الاقتصادي والمهن المتعددة فيه والأسواق الشعبية والقديمة الموجودة هنا. بالإضافة إلى النمو السريع في معظم الأنشطة وفي فترة وجيزة لم تستطع فيها العمالة الوطنية ملاحقته. ومن ثم استلزم الأمر سرعة طلب العمالة الأجنبية من الخارج، وتوفير مساكن قديمة أو مجمعات ذات ايجارات منخفضة خاصة لأصحاب الحرف الخدمية والتجارية التي لاتتطلب مهارات عالية. ولهذا التركيز إيجابياته وسلبياته.

فمن إيجابياته الاجتماعية إمكانية حصار تـأثيرهم الحضـاري في منطقـة محددة بدلاً من انتشـاره في كل البـلاد وما قـد يدخله من سلوكيـات لاتتفق مع عادات الأمة وتقاليدها، ومن ايجابياته الاقتصادية سهولة مراقبـة نشاطهم وإحلال العمانيين محلهم بعد الإعداد الكافي. أما سلبيات هذا التركيز فتتمثل في خطورة احتكارهم لنشاط معين وتكتلهم ضد المواطنـين حتى لايزاحمـونهم فيه، وتعود الناس على قيام الأجانب بهذا النشاط دون العمانيين.

ويختلف توزيع الأجانب من ولاية لأخرى داخل مسقط بـل ومن حي لآخر داخل كل ولاية.

أ ـ فهم يشكلون ٦٤,٤٪ من جملة سكـان مطرح وحـدها، أي مـا يعادل ٥٧,٥٪ لما تتمتع بـه هذه الـولاية من نشـاط اقتصادي وحـرفي متنوع ومركز يحتاج للكثير من اليد العاملة.

ب ـ يشكلون ٥٨٪ من جملة سكـان بوشر لنفس النشـاط التجـاري والمـالي والخدمي والترفيهي بها.

جـ ـ يهبـطون إلى ٣٠,٥٪ من سكـان السيب، ٢٢٪ بلديـة مسقط، ١٧٪ العامرات، وأخيراً ١٠,٦٪ في قريـات التي يسودهـا النشاط التقليـدي من الزراعة وصيد السمك.

ومن المـلاحظات المبـاشرة والدراسـة الميدانيـة للباحث والتي يـدعمهـا تصنيف الدولة للعمالة كما جاء[1]، وجود نسبة من غـير العمانيـين ليست من القـوى العاملة مثـل ربات البيـوت والأطفال. ثم تنـوع القـوى العـاملة في فئات مهنية ومالية عديدة يمكن تصنيفها في المجموعات المهنية الرئيسية الآتية التي سيحددها التعداد رقمياً في المستقبل:

---

(١) سلطنـة عمان، مجلس التنميـة، (١٩٩٣م) الكتاب الاحصـائي السنوي، الإصـدار ٢١ عـام ١٩٩٢م ص ١٣٦.

١ ـ فئات المهن الرئيسية كأساتذة الجامعة، علماء الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، الأرصاد، المهندسون والمعماريون وتوابعهم من المساحين، ضباط السفن والطائرات، الأطباء والممرضون العاملون في الأحصاء والرياضيات وشركات البترول. وهي فئة يأخذ إعدادها وقتاً طويلاً ولايمكن الإستغناء عنها قريبا.. بل حتى الدول المتقدمة تحرص على الخبراء في كل مجال وتغريهم بالإقامة فيها حتى يسهموا في تطورها، وغالبيتهم من الأوروبين.

٢ ـ فئة المدرسين والقانونيين والمحاسبين والكتاب الصحفيين والمصورين والفنانيين والرياضيين والعاملين في العلاقات العامة. وغالبيتهم من العرب.

٣ ـ فئة الكتبة والموظفين في الإذاعة والتلفزيون، الإدارات، الطباعين.. الخ.

٤ ـ مدراء التجارة والمبيعات، المراقبون، مندوبو شركات التأمين.. تجار الوكالات الكبيرة للسيارات والسوبرماركت والمحلات الصغيرة للذهب والأقمشة والخردوات والأغذية.. وكثيراً ما تسيطر عليها الجماعات الأسيوية.

٥ ـ الحرفيون في النجارة، السباكة، الحدادة، الكهرباء، كل أعمال التشييد، إصلاح الأجهزة الكترونية والكهربائية، قص الشعر، الحياكة.. وكلهم عناصر أسيوية.

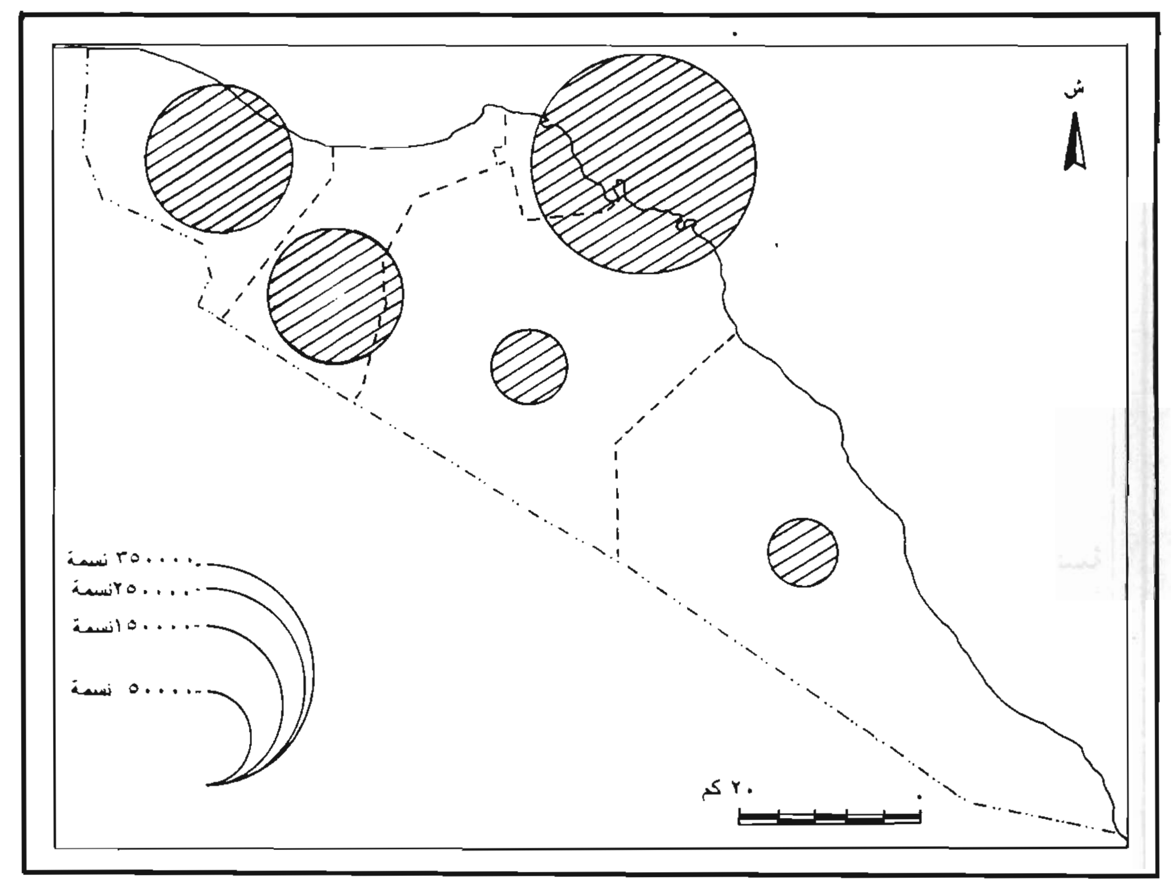
٦ ـ العاملون في مجالات السياحة والفنادق والمطاعم من جنسيات مختلفة.

٧ ـ العاملون في الزراعة والتحطيب.

٨ ـ العمال غير المهرة كالخدم في المنازل أو شركات النظافة العامة أو البيع في الأسواق.. الخ، ومعظمهم من عناصر اسيوية.

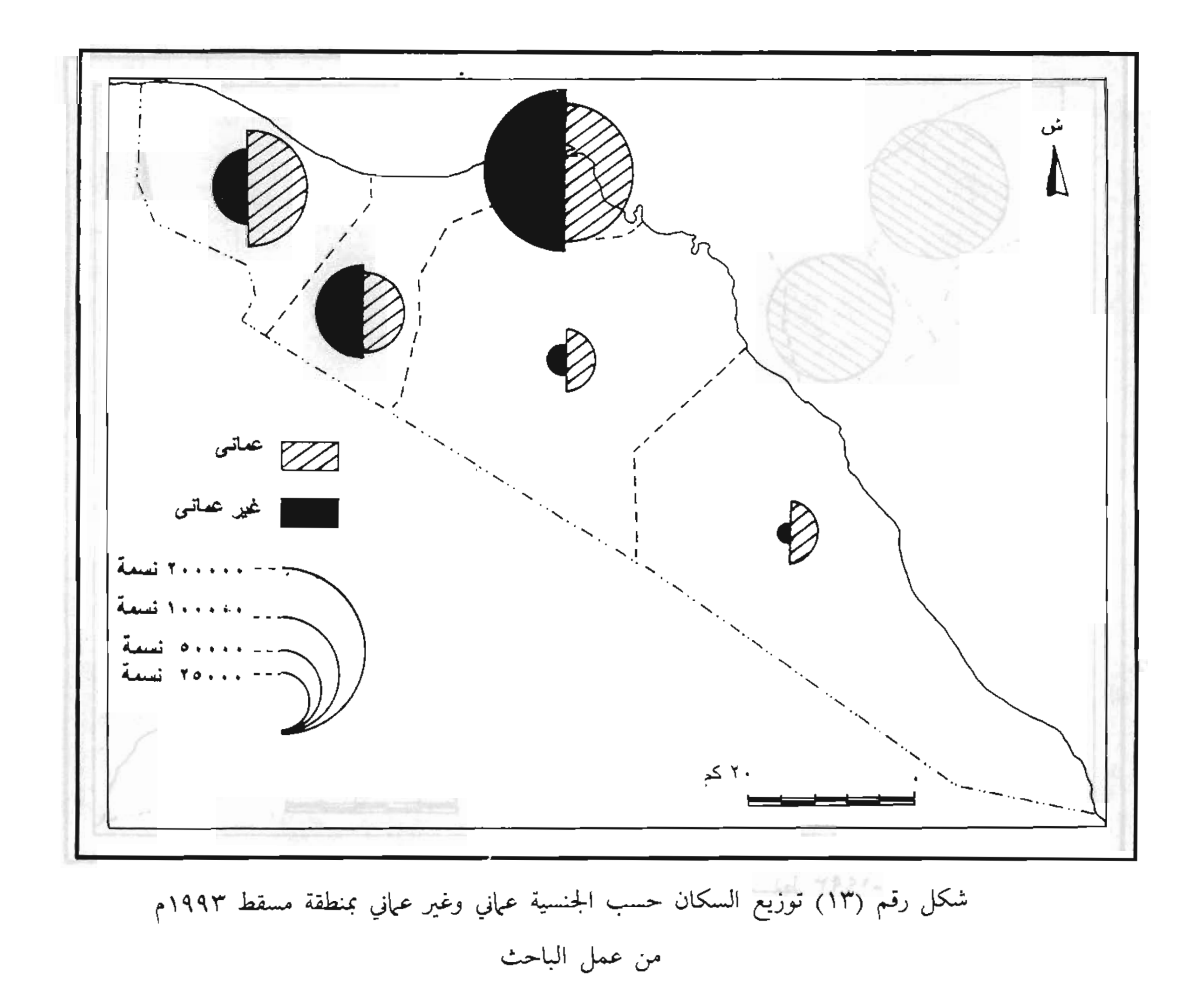
ومن أجل زيادة القوى العاملة الوطنية لابد من وضع خطة قصيرة الأجل للاستغناء السريع عن الفئات الدنيا من القوى العاملة الأجنبية وأخرى متوسطة أو طويلة تقوم بها المعاهد الفنية والكليات المتوسطة والجامعية لإعداد الكوادر العمانية المطلوبة في كل التخصصات السالفة. وتشجيع القطاع الخاص على تدريب العمالة باستمرار للاحلال محل القوى الأجنبية دون إحداث أي هزة في الاقتصاد العماني.

وكما للسكان هرم سكاني له قاعدة وله قمة فكذلك للتركيب الحرفي هرم متكامل له قاعدة ممثلة في الحرف الدنيا التي لاتتطلب مهارة عالية وله قمة من حرف الخبرة والكفاءة. ولايعقل أن تتواجد قمة بدون قاعدة، كما أن المتوقع دائماً تصاعد القاعدة لتكوين القمة.



شكل رقم (١١) حجم السكان في ولايات منطقة مسقط ١٩٩٣م

من عمل الباحث



شكل رقم (١٣) توزيع السكان حسب الجنسية عماني وغير عماني بمنطقة مسقط ١٩٩٣م

من عمل الباحث

رابعاً: الكثافات السكانية بولاية مسقط

يرتبط بتوزيع السكان موضوع الكثافة الحسابية والفزيولوجية والاقتصادية[1]، ولكل منها دلالتها السكانية الهامة.

١ ــ فمتوسط الكثافة الحسابية في كل المنطقة ١٧٤ نسمة/كم٢. بينما هي على مستوى السلطنة ٦,٧ نسمة/كم٢. أي أنها قدر متوسط السلطنة ٢٦ مرة، دلالة على التركيز السكاني المرتفع. وفي داخل ولايات مسقط يتباين هذا المتوسط كما يلي:

أ ــ يرتفع إلى ٣٦٠١ نسمة/ كم٢ في مطرح الكبرى التي يتجمع فيها ٣١٣٢٩٢ نسمة (٥١٪ من سكان كل العاصمة) في مساحة ٨٧كم٢. وهذه هي أعلى الكثافات في كل السلطنة.

ب ــ تحتل بوشر المركز الثاني بواقع ٢٥٤ نسمة/كم٢ تليها السيب ٢٠٧.

ج ــ تهبط النسبة فجأة في كل من قريات والعامرات إلى ٢٧، ٢٩ نسمة/ كم٢. حيث يتعذر تجمع السكان إلا في جيوب محدودة متناثرة في وسط جبلي معقد.

٢ ــ أما الكثافة الفزيولوجية فيعين جدول رقم (٥) على تعليلها، فمن دراسات ويدلبلان / معمر في أغسطس ١٩٨٩. تمثل الأراضي البور غير المعمورة بسبب وعورة سطحها ٢١٤٩كم٢ من مجموع ٢٢٩٨كم٢. أي نحو ٩٣,٥٪ في أربع ولايات العاصمة. أما المعمور سواء كان تحت الإسكان أو الاسكان والتجارة أو التجارة والصناعة والزراعة..

---

(١) طه عبد العليم رضوان (١٩٨٤) في الجغرافية العامة، مكتبة الانجلو المصرية، ص ٥١٥.

فلا يحتل إلا ٦,٥٪ من المساحة الكلية أو ما يعادل ١٤٨كم٢. فإذا أضفنا إلى هذه لمساحة ١٢كم٢ أخرى في قريات التي انضمت اداريا إلى ولايات العاصمة في أغسطس ١٩٩١. لكان كل المعمور تحت مختلف الاستخدامات ١٦٠كم٢. وفي هذه المساحة وحدها يتركز كل سكان المجمع الحضري لمسقط. وتصبح الكثافة الفزيولوجية ٣٨٩٠نسمة/كم٢. وهي كثافة لاتتكرر في موقع آخر بالسلطنة.

ومن المنتظر اختلاف هذه الكثافة الفزيولوجية من منطقة لأخرى داخل مسقط فهي ٢٠٨٨٦ نسمة/ كم٢ في مطرح الكبرى، ٢٩٢٦ في بوشر، ١٤٥٠ في السيب، ٦٠٣٠ في العامرات، ٣١٦٣ في قريات على أساس أن المعمور في كل منها على التوالي هو ١٥، ٣٧، ٩٢، ٦، ١٠كم٢.

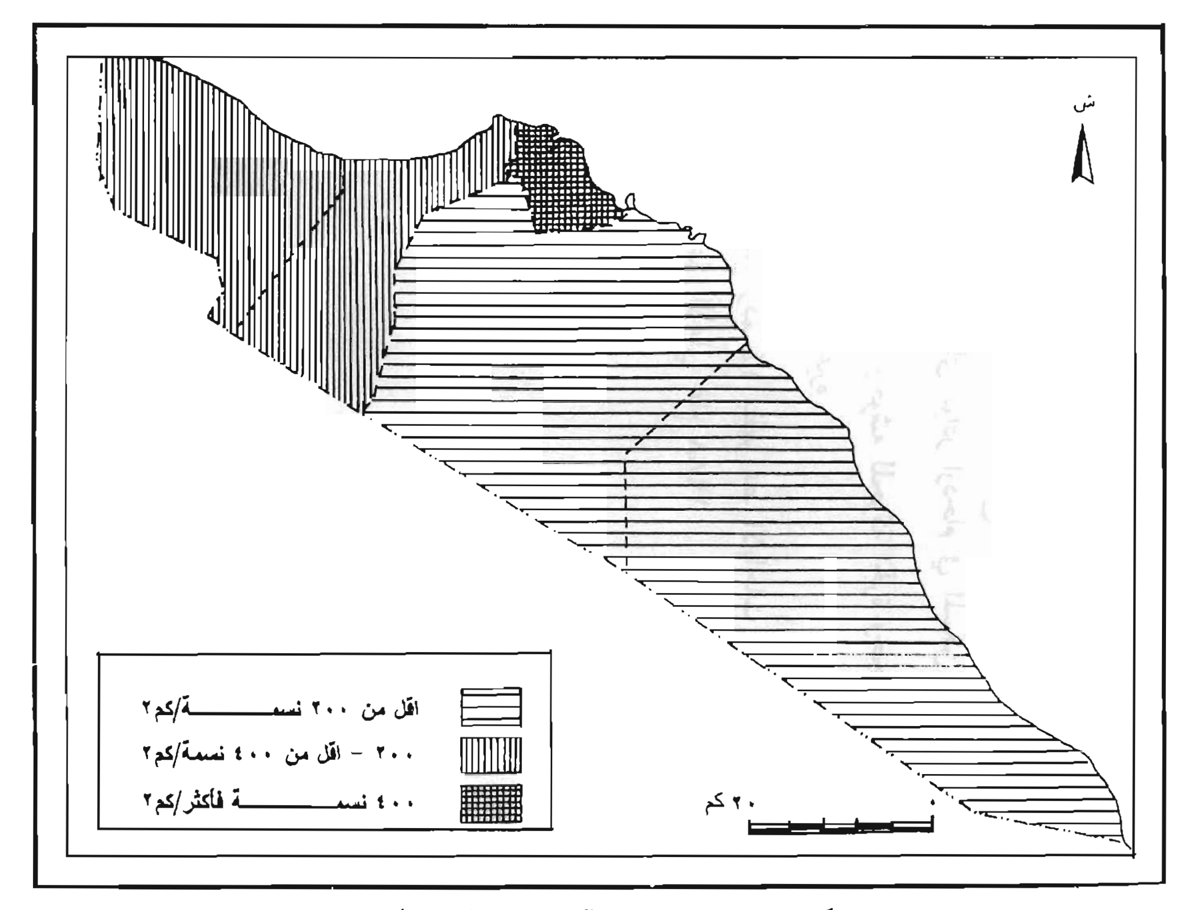
من عمل الباحث

شكل رقم (١٣) توزيع الكثافات بمنطقة مسقط ١٩٩٣م

٣ ـ أما درجة الإزدحام في كل هذه المناطق بمعنى عدد الأفراد في كل حجرة سكنية فيمكن التنبؤ بانخفاضها جداً في المساكن العمانية التي تقل فيها درجة الأشغال عن ٨٩٪ وترتفع في مساكن الأجانب. وهو ماستكشف عنه بيانات التعداد التفصيلية مستقبلاً عندما تعرف عدد حجرات هذه المساكن.

فقد أكد التعداد عدم وجود أي أزمة اسكان حالياً أو في القريب (جدول ٦) (شكل ١٣ خريطة الكثافة السكانية).

فعدد الأسر ٢٧٤٣٥٧ أسرة يقابلها ٣٣٥٦٨٦ مسكناً أي بنسبة أشغال ٨٢٪ على مستوى السلطنة. و٨٩٪ على مستوى منطقة مسقط إذ يتوفر بها ١٠٣٣٠٣ مسكناً في مقابل ٩٢٢٩٨ أسرة. ووجود ١١٪ من المساكن خالية أو مخلخلة الاستغلال للمستقبل. وهذا رصيد كبير لأي زيادة سكانية مستقبلية دون أي إرهاق مالي في مجال البناء والتشييد.



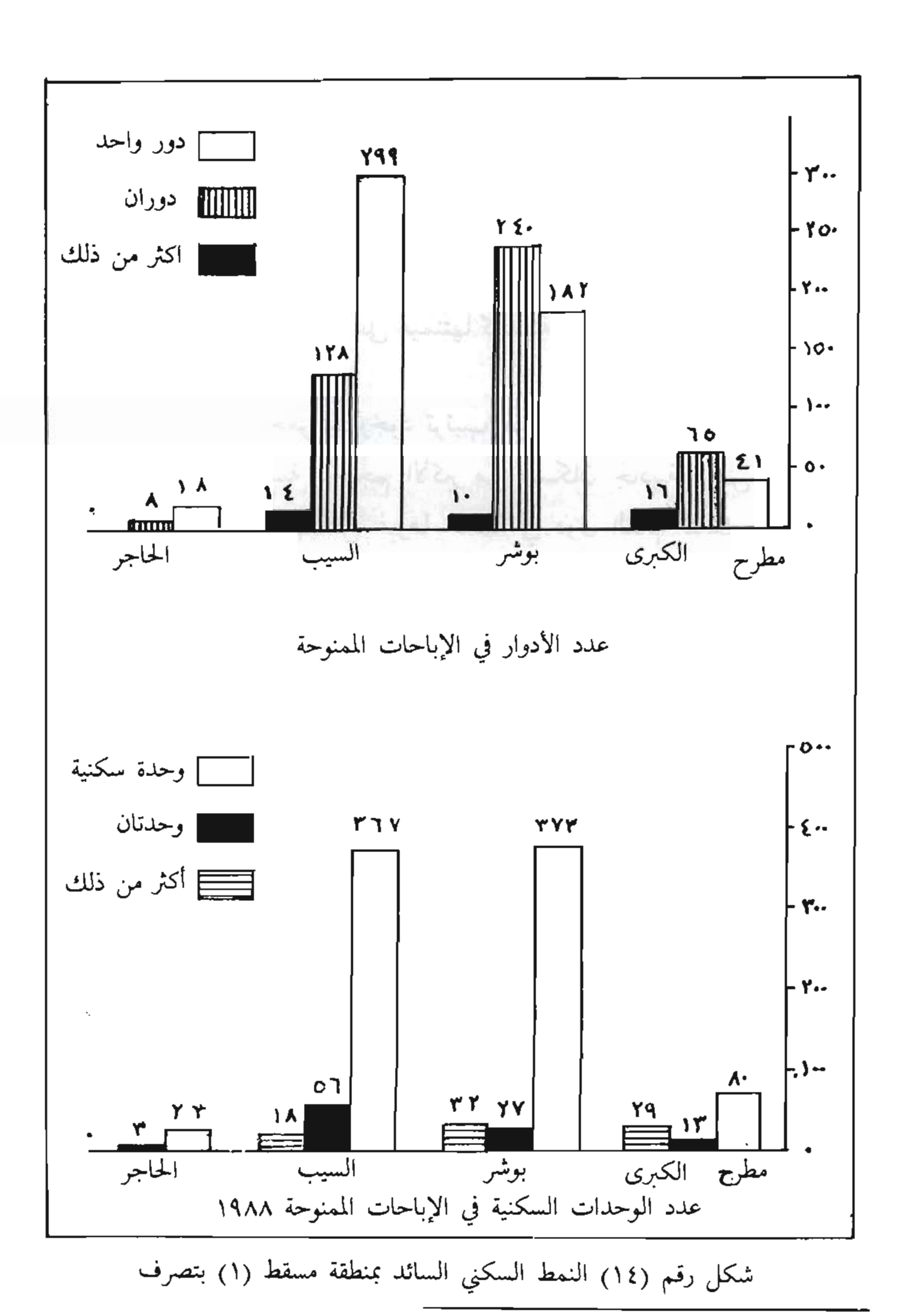
شكل رقم (١٣) توزيع الكثافات بمنطقة مسقط ١٩٩٣م

من عمل الباحث

ومما يكمل هذه الظاهـرة الحضرية الهـامة هـو احتفاظ المسكن العـماني بالطابع الإسلامي حيث الخصـوصية والمحـافظة عـلى حقوق وحـرمة الجـار. ويتجـلى هـذا في قلة العـمارات ذات الشقق العـديـدة والتي لايسكنهـا إلا الأجـانب، إما غـالبية المسـاكن فعبارة عن دور واحـد أو دورين على الأكـثر لسكن أسرة عمانية واحـدة. وهذا يتيـح التوسـع رأسيا في المستقبـل لو كـبر حجم الأسرة أو ظهرت أي بوادر ازدحام في المسكن.

ولكل بيت حديقته وحوشه للحركة الحرة وحجـرات المعيشة والضيـافة والسور الذي يعزله عن غيره.

ومن الشكل رقم ١٤ يظهر نمط الاباحات السائـد الذي قـامت بلدية مسقط بتوزيعه على الأهالي عام ١٩٨٨.



شكل رقم (١٤) النمط السكني السائد بمنطقة مسقط (١) بتصرف

(١) Ministry of Housing (Sept. 1989) Muscat area housing study. phase 1. survey report. vol. 1. pp. 32-34.

مسقط المدينة الأولى في السلطنة

إذا كان عمانيو مسقط يمثلون ٢٢,٣٪ من جملة المواطنين في السلطنة ومع الأجانب يشكلون ٣٠,٨٪ من جملة سكان السلطنة، فلا يمثل عمانيو صلالة إلا ٥,٣٪ فقط وهذا تأكيد رقمي على هيمنتها كمدينة أولى في السلطنة.

ومن الملموس جغرافياً وجود ترتيب هرمي Hierarchy للمدن في كل دولة تحظى فيه العاصمة بالحجم الأكبر من السكان لجاذبية فرص العمل بها وتوفر الخدمات والمتعة بها عن غيرها خاصة في دول العالم الثالث. وقد أشار إلى ذلك جيفرسون وغيره من الجغرافيين[١]، ولكن هل يعني وجود الهرمية وجود قاعدة رياضية أو منطقية تحكم ترتيب المدن وتحديد أحجامها بالنسبة لبعضها البعض.

وقد اجتهد تزيف Zipf في كتابه عام ١٩٤١ عن الاتحاد والتفكك القومي National Unity and Disunity. في وضع قاعدة لتحديد رتبة / حجم المدن Rank-Size Rule. رتب فيها حجم المدن ترتيباً تنازلياً حسب عدد السكان بحيث تكون قيمة المدينة الأكبر واحد صحيح. وإن حجم أي مدينة أخرى ولتكن رقم ن سيكون ١/ن من حجم المدينة الأولى. وأخضع ترتيب المدن للمتتالية ١، ١/٢، ١/٣، ١/٤.. ١/ن. الخ.. (شكل رقم ١٤).

وعند ضرب ترتيب Rank المدينة ن في عدد سكانها أي في حجمها فسيكون الناتج هو نفس القيمة بالنسبة لكل المدن. أي مساوياً لعدد سكان (حجم) المدينة الأولى الكبرى. وقد جاء اكتشاف تزيف مجرد صدفة احصائية كثيراً ما تتحطم أمام نمو المدن. فيوم طبق قاعدته كانت نيويورك

(١) أحمد علي اسماعيل (١٩٨٨) درسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع القاهرة، ص ١٨٩ - ١٩٣.

ضعف حجم شيكاغو وهذه ضعف حجم لوس انجليز. فلما تفوقت لوس أنجليز في نموها على شيكاغو لم تصبح ضعفها وبذلك اختلت متتالية الرتبة / الحجم كلية.[1].

أي أن قاعدة الرتبة الحجم اكتشاف واقعي من وجود هرمية في أحجام المدن بأي دولة وليست قاعدة منطقية رياضية وإن لم تخلو من المنطق[2].

وعلى هذا فليس من الضروري أن يكون ترتيب المدينة صور (ن) وهو العاشر هنا مساوياً في حجمه لعشر المدينة الأولى.

جدول (رقم ٩) الولايات العشر الأولى في عدد السكان[٣]*

	المدينة	المنطقة	الحجم		المدينة	المنطقة	الحجم
١	مسقط	العاصمة	٦٢٢٥٠٦	٦	صحم	الباطنة	٧١٦٧١
٢	صلالة	ظفار	١٢١٧٥٣	٧	بركاء	الباطنة	٦١١٦٤
٣	عبرى	الظاهرة	٨٨٣١٤	٨	الرستاق	الباطنة	٥٩٣٧٩
٤	صحار	الباطنة	٨٥٨٥٧	٩	نزورى	الداخلية	٥٦٢٢٧
٥	السويق	الباطنة	٨١١٦٥	١٠	صور	الشرقية	٥١٥١٩

(١) جمال حمدان (١٩٧٧ ط٢) جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٦.

(٢) Charles T.Stewart (1971) The Size and spacing of cities, in, Readings in urban geography. edited by Harold M. Mayer & C.Khon. The University of Chicago Press. p.240.

(٣) جريدة عمان، العدد ٤٥٩٨ في ١٩٩٣/١٢/٢٧.

(*) لم يبين بعد التعداد عدد سكان الحضر والريف في كل ولاية. واستناداً إلى وجود نسبة من سكان الريف في كل ولاية في الجدول (٨) ـ كبرت أو صغرت ـ فإن الباحث يرى أن المدن العشر الأولى في كل السلطنة لن تخرج عن هذه الولايات، ويحتمل أن تكون عاصمة كل منها متفقة مع رتبتها في الحجم السكاني. كما يحتمل أن تسبق أحداها اخرى في الترتيب العام.

من الجدول ٨ يبلغ حجم المجمع الحضري للعاصمة خمسة أمثال حجم المدينة الثانية وهي صلالة التي يبلغ حجمها ١٩,٦٪ منها. وسبعة أمثال عبري المدينة الثالثة أو ربما أكثر من ذلك عند استبعاد نسبة سكان الريف التابعين لها. حيث تمثل ١٤,٢٪ من حجم العاصمة. أما صور وهي المدينة العاشرة فلا تزيد عن ٨,٣٪ من حجم العاصمة أي ١/١٠ كما تقول القاعدة.

والملاحظ هنا وجود خمس مدن من منطقة الباطنة وحدها، ثم مدينة واحدة من بقية المناطق الأخرى بالسلطنة عدا منطقتي مسندم والوسطى. مما يؤكد أهمية هذا الجزء من السلطنة سكاناً واقتصاداً، والذي يمكن أن يتحول إلى أكبر مجمع حضري ساحلي في كل السلطنة مستقبلاً عندما تتواصل المباني السكنية فيه من مسقط جنوباً حتى صحار في الشمال.

ويثبت قانون المدينة الأولى لجفرسون صحة الملامح الحضرية في دول العالم الثالث. حيث يميل التركز السكاني في مدينة واحدة بنسبة مرتفعة هي غالباً العاصمة. بعكس الدول المتقدمة التي يظهر فيها نظام المدن قدراً من التدرج الحجمي فتبلغ المدينة الثانية نصف حجم الأولى أو ربما أكثر من ذلك.

إذ تضم المدينة الأولى في دول العالم الثالث ما بين ١٠ ـ ٢٥٪ من إجمالي سكان الدولة بصفة عامة، وأكثر من نصف سكان الحضر بصفة خاصة[١] وهو ما تمثله مدينة مسقط حيث تضم ٢٢,٣٪ من جملة العمانيين بالسلطنة ونحو ٥٤,٥٪ من جملة الوافدين في كل السلطنة. وأخيراً بها ٣٠,٨٪ من جملة السكان، ومثل ذلك أو أكثر من جملة سكان الحضر بالسلطنة.

(١) عيسى على ابراهيم وفايز محمد العيسوي (١٩٨٨ ترجمة) جغرافية العالم الثالث، تأليف ج.ب. ديكسون وآخرون. دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية. ص ٢٦٨.

وهيمنة مسقط على كل مدن السلطنة ليس أمراً شاذاً في كل الدول العربية الخليجية حيث يتجاوز فيها مؤشر الهيمنة الواحد الصحيح[٢].

ويظهر من الشكل (١٥) الخاص بمنحنى توزيع أحجام مدن السلطنة الاستقطاب المهيمن للمدينة الأولى ثم استقطاب أصغر كثيراً للمدينة الثانية. ثم يأخذ المنحنى انحداراً مستقيماً منتظماً لبقية المدن حيث تتناقص أحجامها تدريجياً دلالة على التاريخ الحضري القصير لهذه المدن[٢]. وعدم استكمالها لوظائفها الإقليمية بعد.

وحتى عندما كانت مسقط في مطلع هذا القرن لاتزيد عن ٢٤٠٠٠ نسمة (٨,٣٪) حسب تقدير لوريمر كانت هي المدينة الأولى والمهيمنة. وان كانت هيمنتها بدرجة أقل مما هي الآن للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك[٣].

هذا الترتيب للمدن العشر الأولى في السلطنة كما يستشف من التعداد جاء مختلفاً تماماً عن كل التقديرات السابقة التي رتبتها كالآتي: مسقط، صلالة، صور، نزوى، الخابورة، عبرى، السويق، البريمي، سمائل، قريات[٤].

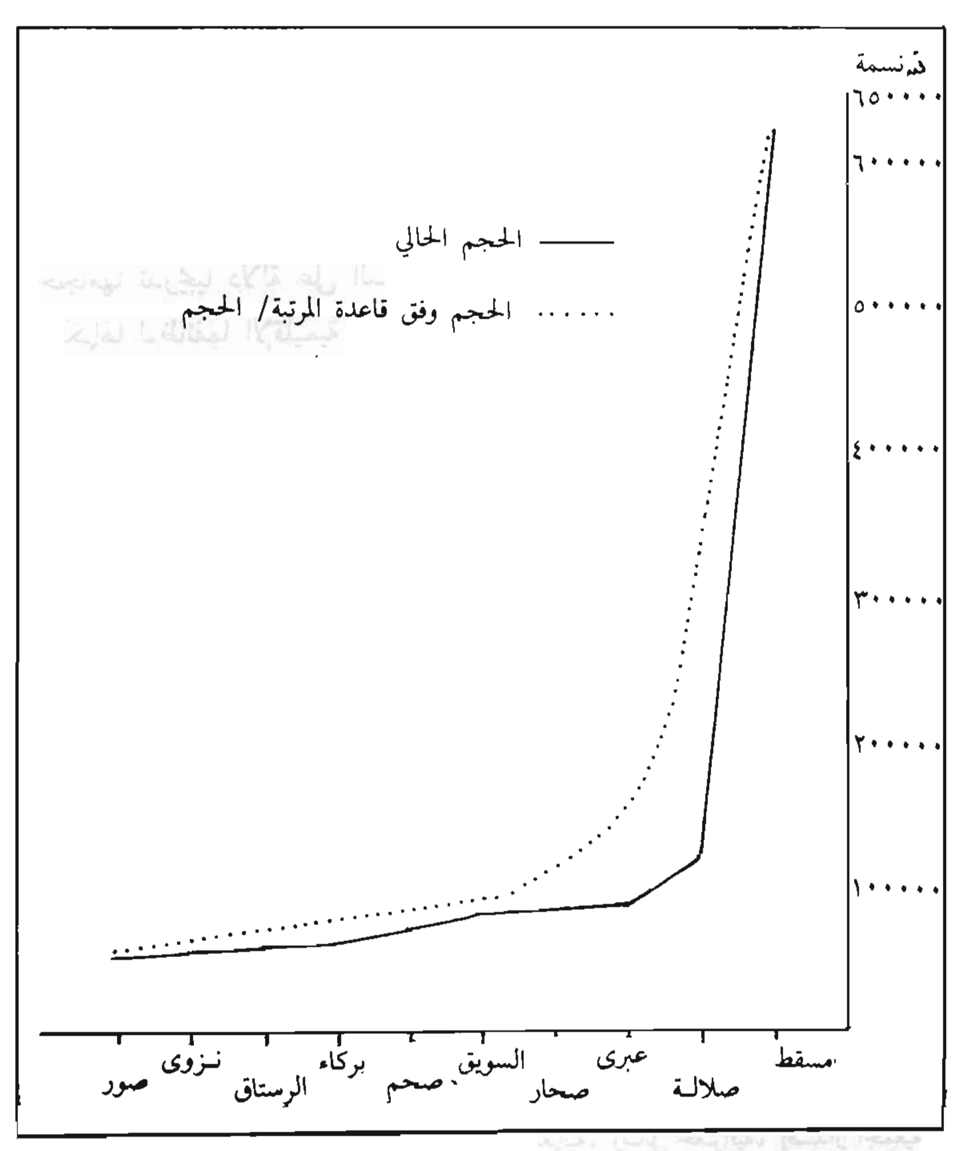
---

(١) حمدي أحمد الديب (سبتمبر ١٩٩٢) شبكة المدن العمانية، رسائل جغرافية، إصدار الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافية، جامعة الكويت، العدد ٤٨ (١٥ ـ ١٧).

(٢) P.T. Haggett (1983) Geography: Amodern synthesis. John Wiley & Sons. N.Y. p.368.

(٣) الديب ص ١٧.

(٤) نفس المرجع ص ١٦.



شكل رقم (١٥) منحنى التوزيع الحجمي للمدن العشرة الأولى سلطنة عمان عام ١٩٩٣م.

سادسا: مستقبل النمو السكاني في العاصمة

رغم تعذر وجود معدل نمو سنوي دقيق لعدم وجود تعدادات سابقة إلا أنه يمكن اجراء عدة احتمالات لمسيرة سكان العاصمة في المستقبل. فكل الوقائع تشير إلى اضطراد الزيادة وعدم احتمال التناقص. فالعاصمة التي بدأت هذا القرن بنحو ٢٤٠٠٠ نسمة ثم تضاعفت عشرة أمثال ذلك في عدة عقود، لم تجد ظروف مغايرة ليتوقف نموها. بل أصبحت ككرة الثلج في التضخم لما تتمتع به من جاذبية وتكامل في الخدمات والمرافق وفرص العمل العديدة بها، ولموقعها المتوسط بين كل المعمور العماني ومركزها العالمي والاقليمي. وما هو إلا عقد آخر من الزمان حتى تصبح أول مدينة مليونية في السلطنة بل وفي كل خليج عمان.

ويمكن حصر اتجاه النمو السكاني للعاصمة في كثير من الاحتمالات نذكر بعضها كما يلي:

١ ـ ثبات معدل النمو السنوي الحالي وهو ٤٪ لكل منطقة العاصمة بمواطنيها وبالأجانب على السواء. سيرتفع العدد إلى ٦٧٣٣٠٢ نسمة عام ١٩٩٥. وإلى ٨١٩١٧٣ نسمة عام ٢٠٠٠ ثم ٩٩٧٨١٧ عام ٢٠٠٥. أي تكون أول مدينة عمانية تدخل نادي المدن المليونية.

٢ ـ نقصان معدل النمو الى ٣٪ لكل من يسكنها لتصبح ٦٦٠٤٢٠ نسمة عام ١٩٩٥ و ٧٦٥٦٠٨ عام ٢٠٠٠ و ١٠٢٨٩١١ نسمة عام ٢٠١٠، أي لن تصبح مليونية إلا عام ٢٠١٠.

٣ ـ معدل زيادة طبيعية ما بين ٣، ٤٪ للمواطنين فقط وعددهم ٣٢٩٨٤٢ نسمة:

أ ـ في حالة الزيادة ٤٪ سيصل عددهم عام ١٩٩٥ إلى ٣٥٦٧٥٧ وعام ٢٠٠٠ إلى ٤٣٤٠٤٩ نسمة.

ب ـ في حالة الزيادة ٣,٥٪ سيصل عددهم عام ٩٥ إلى ٣٥٣٣٤٢ وعام ٢٠٠٠ إلى ٤٢٠٣٥٦ نسمة.

ج ـ في حالة الزيادة ٣٪ سيصل عددهم عام ١٩٩٥ إلى ٣٤٩٩٢٩ نسمة وعام ٢٠٠٠ إلى ٤٠٥٦٦٣ نسمة.

٤ ـ وقف منح تأشيرات عمل جديدة للأجانب مع اتباع سياسة خفض عددهم الحالي وهو ٢٩٢٦٦٤ نسمة بنسبة ٥٪ سنوياً ليصيروا ٢٦٤١٢٩ عام ١٩٩٥ و٢٠٤٣٧٨ عام ٢٠٠٠.

وبذلك يمكن تلخيص موقف سكان مسقط في الحالات المعروضة سابقاً على الوجه التالي عام ٢٠٠٠.

أ ـ ٨١٩١٧٣ نسمة في حال الزيادة الطبيعية السنوية ٤٪.

ب ـ ٧٦٥٦٠٨ نسمة في حال الزيادة الطبيعية السنوية٣٪.

ج ـ ٦٣٨٤٢٧ نسمة في حال الزيادة الطبيعية السنوية ٤٪ للمواطنين وتناقص الأجانب ٥٪.

د ـ ٦٢٤٧٣٤ نسمة في حال الزيادة الطبيعية السنوية ٣,٥٪ للمواطنين وتناقص الأجانب ٥٪.

هـ ـ ٦١٠٠٤١ نسمة في حال الزيادة الطبيعية السنوية ٣٪ للمواطنين وتناقص الأجانب ٥٪.

٥ ـ إتباع نسبة تخفيض متغيرة لغير العمانيين من سنة لأخرى حسب الدراسات الدقيقة لسوق العمل وحسب الصاعدين من العمانيين لشغل هذه الأعمال. وهذا هو الاحتمال الأدق مع انتظار ما تكشف عنه

الاحصاءات الحيوية من نسبة الزيادة الطبيعية السنوية لسنتين أو أكثلا قادمتين. ذلك إن الذي يمكن التحكم فيه هو الأجانب وتأشيرات الإقامة الممنوحة لهم وعددهم السنوي. أما التحكم في الزيادة الطبيعية للمواطنين فأمر لاتستدعيه الأحوال ولايمكن التنبؤ به.

وهذه هي رسالة أجهزة التخطيط المعنية في السلطنة مثل وزارات التنمية والقوى العاملة وكل وزارات الانتاج والخدمات حتى تنجح في النهاية سياسة توظيف اليد العاملة الوطنية وتنتهي مشكلات العمالة الأجنبية الوافدة. فالمشكلة كما يرها الباحث اليوم ليست في عدد السكان ولكن في إعدادهم الإعداد المناسب لكل مجالات التنمية. أي لابد هنا من الاهتمام بالكيف لا بالكم فقط. لأنه أساس التنمية والتقدم، وأن يكون نصيب الاستثمار الموجه للقوى البشرية وإعدادها الإعْداد الطيب هو مجال الإستثمار والإنفاق في المستقبل.

وهذه هي عاقبة الاهتمام الزائد باقتصاد السلطنة وبتنويع قاعدته ومقوماته والاهتمام بالاستثمار البشري الرشيد فيها، فبعد أن كانت حتى عام ١٩٦٩ هي وليبيا من أقل البلاد العربية تصنيعاً رغم سيادة البترول جنباً إلى جنب مع الاقتصاد التقليدي القديم(١) إذا بها اليوم قد خطت الخطوات الأولى والأساسية التي أسرعت بها لتضعها على اعتاب القرن ٢١ بكل انجازاته. وبعد أن كانت أحادية الاقتصاد إذا بها قد تعددت مقوماته. وبعد أن كانت نحو نصف مليون نسمة في مطلع هذا القرن فلن تنهيه إلا وبلغت ٢,٥ مليون نسمة. بل لقد زاد عدد سكان العاصمة الآن عن كل تقديرات سكان السلطنة في مطلع هذا القرن.

وهذه الزيادات المتلاحقة للسكان في العاصمة بوجه خاص وفي

(١) Peter Beaumont & Gerald H.Blake & J. Malcom Wagstaff (1985) The Middle East. John Wiley & Sons. N,Y. p249.

السلطنة كلها بوجه عـام هي مقياس صـادق للتقدم الهـائل الحـادث في كل السلطنـة اقتصاديـاً واجتماعيـاً وعمرانيـاً وسياسيـاً في ظل قيـادة واعية مؤمنـة بقدرها وبتراثها وبأمانتها.

المراجع العربية:

١ ـ الأمم المتحدة، المكتب الاحصائي (١٩٧٠م) مبادىء وتوصيات تعداد السكان، ترجمة المركز الديمجرافي بالقاهرة.

٢ ـ أحمد علي اسماعيل (١٩٨٨م) دراسات في جغرافية المدن. دار الثقافة والنشر والتوزيع. القاهرة.

٣ ـ جريدة عمان. العدد ٢٥١٣ الأربعاء ١٩٩١/١/٢م.

٤ ـ جريدة عمان. العدد ٤٥٩٨ في ١٩٩٣/١٢/٢٧.

٥ ـ جريدة عمان. العدد ٤٦٩١ في ١٩٩٤/٣/٣٠م. بيان وزير الزراعة والثروة السمكية في مجلس الشورى العماني.

٦ ـ ج. س. بيركس ك. أ. سينكلير (ترجمة ١٩٨٠م). السكان والهجرة الدولية في الدول العربية. المعطيات الأساسية. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ومكتب العمل الدولي. بيروت.

٧ ـ جمال حمدان (١٩٧٧ ط٢) جغرافية المدن. عالم الكتب. القاهرة.

٨ ـ حمدي أحمد الديب (سبتمبر ١٩٩٢م) شبكة المدن العمانية. رسائل جغرافية. إصدار الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا. جامعة الكويت العدد ٤٨.

٩ ـ دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية. العدد ٤١ ـ بحث د. فاطمة العبد الرزاق عن نماذج من العمران الحضري في سلطنة عمان.

١٠ ـ سلطنة عمان. بلدية مسقط (١٩٩١م)، مسقط الحضارة والحاضر.

١١ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠م.

١٢ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ م.

١٣ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠م.

١٤ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. خطة التنمية الخمسية الرابعة ١٩٩١ - ١٩٩٥م. إصدار يوليو ١٩٩١م.

١٥ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. (١٩٩٠م) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ١٨ عام ١٩٨٩م.

١٦ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. (١٩٩٢م) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ١٩ عام ١٩٩١م.

١٧ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. (١٩٩٣م) الكتاب الاحصائي السنوي، الإصدار ٢١ عام ١٩٩٢م.

١٨ ـ سلطنة عمان. مجلس التنمية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت المنفذة لعام ١٩٩٣م. كتاب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان. ديسمبر ١٩٩٣.

١٩ ـ سلطنة عمان. وزارة التراث القومي والثقافة (١٩٨٠م). حصاد ندوة الدراسات العمانية. المجلد السابع. مقالة ركس سميث.

٢٠ ـ سلطنة عمان. وزارة الزراعة والأسماك (١٩٩٠م) الخريطة العامة للتربية. اللوحتان ١١ و ١٢.

٢١ ــ سلطنة عمان. وزارة موارد المياه. برنامج دراسة الفيضانات في محافظة مسقط. مايو ١٩٩٢م. المرحلة الثانية.

٢٢ ــ شركة تنمية نفط عمان. أخبار شركتي. العدد الرابع ١٩٨٩م والعدد الأول ١٩٩٠.

٢٣ ــ طه عبد العليم رضوان (١٩٨٤م) في الجغرافية العامة. مكتبة الانجلو المصرية.

٢٤ ــ طه عبد العليم رضوان (١٩٩١م) التنمية والتحضر في منطقة مسقط. بحث مقدم لندوة النظم البيئية والاجتماعية لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية الأدب، جامعة الامارات العربية المتحدة، مارس ١٩٩١م.

٢٥ ــ عيسى علي ابراهيم وفايز محمد العيسوى (١٩٨٨م ترجمة) جغرافية العالم الثالث، تأليف ج.ب. ديكنسون وآخرون. دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية.

٢٦ ــ فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٧م) السكان والعمران الحضري. دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية.

٢٧ ــ فريد شولتز (١٩٨٠م) سلطنة عمان. الجزء الأول. شتتجارت ـ ألمانيا الغربية.

٢٨ ــ محمد متولي ومحمود أبو العلا(١٩٩٢م ط ٢) جغرافية الخليج. مكتبة الفلاح. الكويت.

المراجع الأجنبية :

1. Bonine, M.E. (1981) The Urabization of the Persian Gulf Nations in The Persian Gulf States: A general survey edited by Cottrel, A.J., London.
2. Charles T. Stewart (1971) The size and spacing of cities in, Readings in urban geography, edited by Harold M. Mayer & C. Khon. The University of Chicago Press.
3. Don Peretz (1983 4th ed.) The Middle East Today. Praeger Publishers N.Y.
4. J.G. Lorimer (1986) Gazetter of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia. Vol. 11 No. 8 Archive Editions. Gerrand Cross backinghamshire. England.
5. J. Townsend (1977) Oman: The making of modern state. Croom Helm, London.
6. Sultanate of Oman - Ministry of Housing (August 1989) Muscat Regional Plan. Phase 1 - Survey report by Weidleplan & Muamir.
7. Sultanate of Oman - Ministry of Housing (Sept. 1989) Muscat area housing study. Phase 1. survey report. Vol. 1.
8. Sultanate of Oman - Ministry of Housing (Nov. 1989) Muscat area structure plan. Phase 1. survey plan. Vol. 1 Report. Weidleplan & Muamir.
9. Sultanate of Oman - Ministry of Housing (March 1990) Muscat area housing study. Phase 3. Draft policy and implementation strategy report. Weidleplan & Muamir.
10. Sultanate of Oman - Ministry of Housing (April 1990) Muscat area structure plan. Phase 2. Strategy report. Widleplan & Muamir.
11. Sultanate of Oman - Ministry of Housing (April 1990) Muscat regional plan. Phase 3 draft final report. weidleplan & Muamir.
12. Sultanate of Oman - Ministry of Regional Municipalities & Environment (1992). National Conservation strategy. Vol. 2.
13. Sultanate of Oman - Muscat Municipality (1990) Privatisation of Sewerage and Wastewater Treatment for the Muscat Area. Project Study by Biwater.
14. Peter Beaumont & Gerald H. Blake & J. Malcom wagstaff (1985) The Middle East. Jhn wiley & Sopns. N.Y.
15. P.T. Haggett (1983) Geography: A modern synthesis. John Wiley & Sons. N.Y.
16. U.N. (1981) Demographic Yearbook, Paris.

فهرس الخرائط والرسوم البيانية

الجداول

١ ـ التوزيع النسبي الفعلي للمصروفات الانمائية في السلطنة في الخطط الخمسية الأربع.

٢ ـ تقديرات أولية لسكان مسقط قبل عصر النهضة.

٣ ـ تقديرات معدل النمو السنوي بين أعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٩٥.

٤ ـ النشاط الاقتصادي والعمالة الأجنبية في السلطنة.

٥ ـ استخدام الأراضي في بلديات مسقط الأربع عام ١٩٨٩م بالهكتار.

٦ ـ جملة السكان على مستوى المناطق (عماني وغير عماني) تعداد ١٩٩٣

٧ ـ جملة السكان على مستوى الولايات (عماني وغير عماني) تعداد ١٩٩٣ والكثافة العامة

٨ ـ الولايات العشر الأولى في عدد السكان حسب تعداد ١٩٩٣

سلسلة أعداد الدورية لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥

العنوان	المؤلف
١٦٤ - مواضع الخلل والتشويش المكتوب في الخرائط العامة والطبوغرافية	د. صبحي أحمد قاسم السعيد
١٦٥ - سمات التباينات الحرارية في المنطقة الوسطى	د. محسن أحمد منصور
١٦٦ - السياحة الدولية	د. عبد الرحمن سعود البليهد
١٦٧ - المياه الحفرية والتنمية في صحاري العالم العربي	د. حمدي أحمد الديب
١٦٨ - أشكال التكوينات الرملية في منطقة سهل الباطنة	د. جودة حسنين جودة
١٦٩ - السياحة في اقليم العين	د. أحمد سالم صالح
١٧٠ - نموذج مقترح لتحديد زاوية اتجاه القبلة نحو المسجد الحرام من مختلف المواقع على الكرة الأرضية	د. عبد الحميد غنيم
١٧١ - صنع واتخاذ قرارات الهجرة داخل المدينة والعوامل المؤثرة فيها	د. غازي عبد الواحد مكي
١٧٢ - التنمية المكانية لمراكز الرعاية الصحية الأولية في منطقة أحد رفيدة بأقليم عسير	د. رشود بن محمد الخريف
١٧٣ - الصناعة في منطقة القصيم	د. محمد بن مفرح بن شبلي
١٧٤ - الموقع والموضع وأثرهما على العمران في مدينة العين	د. عبد الله بن حمد آلصليع
١٧٥ - أسلوب خرائطي مقترح لتحديد أعداد مجموعات فئات درجات الظلال	د. أحمد حسن إبراهيم
١٧٦ - السهول الحصوية في دولة الامارات العربية المتحدة	د. ناصر محمد سلمي
١٧٧ - مستقبل الأراضي الجافة	د. حسن أبو العينين
١٧٨ - أثر الوظيفة السياحية على خريطة استخدام الأرض في مدينة أبها	أ. د. جودة حسنين جودة
١٧٩ - الرعي التقليدي - نظام رعي في طريقه إلى الزوال	د. احمد حسن إبراهيم حسن
	أ. د. جودة حسنين جودة

سلسلة اصدارات وحدة البحث والترجمة

١ ـ تقلبات المناخ العالمي	عرض وتعليق: أ.د. محمد صفي الدين أبو العز
٢ ـ محافظة الجهراء	أ.د. زين الدين غنيمي
٣ ـ تعدادات السكان في الكويت	د. أمل العذبي الصباح
٤ ـ أقاليم الجزيرة العربية الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة	أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
٥ ـ أشكال سطح الأرض المتأثرة بالرياح في شبه الجزيرة العربية	أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
٦ ـ حول تجربة العمل الميداني لطلاب الجغرافيا بجامعة الكويت	أ.د. صلاح الدين بحيري
٧ ـ الاستشعار من بعد وتطبيقاته الجغرافية في مجال الاستخدام الارضي	أ.د. علي علي البنا
٨ ـ البدو والثروة والتغير: دراسة في التنمية الريفية للامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان	ترجمة د. عبد الاله أبو عياش
٩ ـ الدليل البحري عند العرب	حسن صالح شهاب
١٠ ـ بعض مظاهر الجغرافيا التعليمية لمقاطعة مكة المكرمة	د. ناصر عبدالله الصالح
١١ ـ طرق الملاحة التقليدية في الخليج العربي	حسن صالح شهاب
١٢ ـ نباك الساحل الشمالي في دولة الكويت دراسة جيومورفولوجية	د. عبدالحميد أحمد كليو د. محمد اسماعيل الشيخ
١٣ ـ جغرافية العمران عند ابن خلدون	د. عبد العال الشامي
١٤ ـ السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة	د. محمد محمود السرياني
١٥ ـ جزر فرسان دراسة جيومورفولوجية	د. محمد سعيد البارودي

سلسلة منشورات وحدة البحث والترجمة

١ ـ بيئة الصحاري الدافئة — ترجمة: أ.د. علي علي البنا
٢ ـ الجغرافيا العربية — تعريب وتحقيق: د. عبدالله يوسف الغنيم د. طه محمد جاد
٣ ـ مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموي — د. عبد العال الشامي
٤ ـ العالم الثالث: مشكلات وقضايا — ترجمة: أ.د. حسن طه نجم
٥ ـ التنمية الزراعية في الكويت — أ.د. محمد رشيد الفيل
٦ ـ القات في اليمن: دراسة جغرافية — د. عباس فاضل السعدي
٧ ـ هيدرولوجية الأقاليم الجافة وشبه الجافة — تعريب: د. سعيد أبو سعدة
٨ ـ منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال سطح الأرض — أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
٩ ـ البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي — تحقيق القاضي اسماعيل بن علي الأكوع
١٠ ـ المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق — د. احمد حسن ابراهيم
١١ ـ الأبعاد الصحية للتحضر — ترجمة: أ.د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي
١٢ ـ التطبيقات الجغرافية للاستشعار من بعد: دليل مراجع — د. صبحي المطوع
١٣ ـ قواعد علم البحر — د. حسن صالح شهاب
١٤ ـ الانسياق الرملي وخصائصه الحجمية بصحراء الدهناء على خط الرياض ـ الدمام — مشاعل بنت محمد بن سعود آل سعود
١٥ ـ التخطيط الحضري لمدينة الأحمدي وإقليمها الصناعي — د. وليد المنيس د. عبدالله الكندري
١٦ ـ كيف ننقذ العالم — ترجمة: أ.د. علي علي البنا أ.د. زين الدين عبد المقصود
١٧ ـ أودية حافة جال الزور بالكويت تحليل جيومورفولوجي — د. عبدالحميد كليو
١٨ ـ الألواح الجيولوجية ونظمها التكتونية — ترجمة: أ.د. حسن أبو العينين
١٩ ـ جيومورفولوجية منطقة الخيران جنوب الكويت — د. السيد السيد الحسيني
٢٠ ـ الشوائب في تحقيق كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد — تأليف: شهاب الدين أحمد بن ماجد
٢١ ـ التحضر في دول الخليج العربية — د. خالد محمد النعقري
٢٢ ـ جغرافية العالم الثالث — تعريب: د. حسن طه نجم
د. مكي محمد عزيز
٢٣ ـ الصور الجوية ـ دراسة تطبيقية — د. خالد العنقري
٢٤ ـ جيومورفولوجية منخفض ام الرمم بالكويت — د. عبد الحميد كليو
٢٥ ـ جيومورفولوجية منطقة كاظمة — د. محمد اسماعيل الشيخ
٢٦ ـ السرحات السلطانية — د. عبدالعال عبدالمنعم محمد الشامي
٢٧ ـ اليابانيون الأمريكيون — د. عبدالله بن ناصر الوليعي
٢٨ ـ بحار الرمال في المملكة العربية السعودية — د. عبد الله بن ناصر الوليعي
٢٩ ـ كفاءة الري وجدولة المياه في منطقة الخرج بالمملكة العربية السعودية — د. نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ